مناسبة الفتحة لجر الممنوع من الصرف
دراسة صوتية

دكتور / أحمد إبراهيم محمد علي
مدرس أصول اللغة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بني سويف – جامعة الأزهر

المقدمة

تميزت الدراسات الصوتية في العصر الحديث بمزيد من الاستقلالية، حتى تخلقت لها مبادئ مختلفة، ومدارس مختلفة أيضا، واستطاعت في عصر يموج بالثقافات أن تكون ملامحها الدقيقة، وقضاياها الخاصة، وتعمق النظر في جزئياتها، لكونها علما قائما بذاته، يثري غيره من فروع العلم، بل يتغيا شخصية متميزة المعالم والتقاسيم.

وقد تكون التجربة أنفع ما تكون إذا امتدت يد هذه الدراسات للتفتيش في قضايا فقه اللغة، المطروق منها والبكر المغلق، إما لاستخراج هذا الكنز وصقل ما فيه من جوهر مكنون، وإما لإعادة تقييمه وتفنيده وفق ما آل إليه الدرس الصوتي الحديث.

وموضوعنا - (مناسبة الفتحة لجر الممنوع من الصرف) - مركب الفائدة، متعدد المناحي، قسمة مشتركة بين اللغويين والنحاة.

قسم يعتني بالممنوع من الصرف : معناه ،وأقسامه، وعلل منعه، ومجراه. وهو القسم الذي أولته الدراسة النحوية قديما وحديثا كل اهتمام، وأفاض فيه النحاة بما جادت به جعبتهم من أصول وقواعد وأفكار ومذاهب. وهذا لا دخل للبحث فيه إلا استعراض أقسامه، بقصد تحقيق نوع من العلاقة بينه وبين القسم اللاحق، والمعني بالدراسة. وهذه العلاقة لا بد منها للمتلقي، فبدونها يصير البحث قاصرا إلى حد بعيد.

وقسم يدرس علل المنع الصوتية، والتي يصعب معها جر الممنوع من الصرف بالكسرة، كما هو المعتاد في الأسماء المصروفة. وهذا القسم يتعلق بنظام الحركات الماثلة في نسق الكلمة، قصيرها وطويلها، والقانون الذي يحكم تتابعها داخل الكلمة، وكيف يصير بنا هذا التتابع إلى ترجيح الجر بالفتحة، مع الأخذ في الاعتبار – وكما أشار بعض النحاة – أن علل المنع ليست موجبة للجر بالفتحة، بل الفتحة في هذا الموضع

هي الأخف والأسهل والأنسب ، وكفى دليلا على نفي وجوبها جملة الألفاظ التي يقع عليها الصرف كما يقع عليها المنع .

ويتفرع على هذا التصور تصور آخر خلاصته أن العلل الصوتية إنما هي الأساس في منع الممنوع من الصرف ، ثم تأتي بعدها العلل الصرفية ، أعني أن النحاة نظروا فيما وقعت عليه أيديهم من أسماء منعت من الصرف ، أمكنهم – بعد استقرائها وتحديد وجوهها – وضع القواعد النحوية التي تحكم دفة المنع هذه ، فربما لم يلتفتوا إلى العلة الصوتية ، مع أنها الأصل الخفي الذي عكس وجوه العلل النحوية.

وعلى سبيل المثال فالاسم الأعجمي المفرد (سراويل) – بقطع النظر عن اختلاف العلماء في حقيقة هذا الاسم – يمنع من الصرف، لأنه على وزن صيغة منتهى الجموع ، فألحق بها في المنع ، على الرغم مما بين اللفظين من مسافات صرفية ، فالممنوع أصالة هو صيغة منتهى الجموع ، لدلالتها على الجمع حقيقة ، ولما تتميز به من صفات صرفية أخرى ، وعلى غير المعهود تماما في كلمة أعجمية معربة لا صلة لها بما نحن فيه من قصة المنع إلا شبهها الصوتي بالصفة الأصيلة . فما جاء على وزنها لمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهة بين اللفظين في النظام الصوتي داخل الكلمة .

وقد تكون الاستعانة بالأمثلة العربية في رسم هذه الحقيقة أوضح تأويلا وأعمق تأصيلا من غيرها ، فالملاحظ مثلا أن كلمتي (جواهر) و (ألاعيب) ممنوعتان من الصرف بعلة منتهى الجموع ، على الرغم من أن الكلمة الأولى على وزن (فواعل) والثانية على وزن (أفاعيل) فالمراد بالمماثلة هنا لصيغة المنتهى المماثلة في عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، لا أن تكون المماثلة جارية على أساس الميزان الصرفي الأصيل ، وهذا يؤيد ما نرمي إليه من وراء هذه الدراسة من حقيقة التوجيه الصوتي الدفين.

كذلك وقد رجح عباس حسن رأي سيبويه القاضي بأنه إذا طرأ على العلم المفرد الأعجمي المعرب (سراويل) والملحق بصيغة منتهى الجموع ما يقتضي تنكيره ، وزوال علميته ، فإنه يظل ممنوعا من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية وشكلها ، وذلك في مقابل من قالوا بصرفه ، لأنه كان ممنوعا منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة ، وقد زالت علميته ، وما أرى تأويلا يليق بهذا الترجيح إلا الإلزام الصوتي الذي تمثله هذا الوزن، مشابهة بصيغة منتهى الجموع ، والذي لم يؤثر فيه زوال العلمية أو غيرها.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، إذ تعقبت العلة الصوتية لجر الممنوع بالفتحة ، وهي علة سابقة من حيث الزمان للعلة الصرفية التي عالجها النحاة ، ومن ثم فهي أولى بالبحث والتأصيل ، لأن ما كان سابقا لا يليق به أن يكون لاحقا . ولأنه ربما جاء تعقب العلة صوتيا فيصلا في حسم كثير من وجوه النزاع المتعلق بكثير من الألفاظ التي تحظى بآراء الصارفين كما تحظى بآراء المانعين .

ومن وجوه أهمية هذه الدراسة أنها – فوق اهتمامها بدراسة الصوائت مقارنة بالصوامت ، وسبر دورها الحاسم في ضبط أهم خاصة من خواص العربية ، وهي الإعراب ، لاسيما جر الممنوع من الصرف – قد تفتح أفقا ، أو تهدى سبيلا ، أو ترسم منهاجا ، لإعادة تقييم كثير من قضايا فقه اللغة، التي سبق تفنيدها على أساس صرفي أو نحوي ، ليعاد درسها من جديد ، وفق رؤية صوتية معاصرة ، تدر بالخير الكثير على قضايا علم اللغة وفقه اللغة.

ومن هنا فقد وقع الاختيار على هذا الموضوع ليكون مجالا ننشد فيه هذه الأبعاد ، وميدانا تتسابق فيه خطوات هذه الدراسة نحو تحقيق أهدافها .

كما وقع الاختيار على منهج يقوم على وصف الأصوات ، لاسيما صوائتها ، لكونها وحدة أساسية وركنا شديدا تقوم على عاتقه أعباء هذه الدراسة . كذلك وصف مقاطعها وتحليلها تحليلا دقيقا ، مع بيان أنواع هذه المقاطع ، وما يحتف بها من صوائت لها بالغ الأثر في توجيه دفة الصائت الأخير . هذا وقد جاء هذا المنهج القائم على الوصف والتحليل مقترنا بالإحصاء لكل صور الممنوع من الصرف ، لعل ذلك يسهم في الأخذ بيد النتائج التي أسفرعتها البحث إلى درجة الحسم فيما يتعلق بأحكام هذه الدراسة .

وعليه فقد استهللت هذه الدراسة بتوطئة تناولت في جانب منها الاستخفاف وصوره ، وتناولت في الجانب الآخر منها أصوات العلة . ثم تناولت وجوه الممنوع ، ما يمنع من الصرف لعلة واحدة ، ثم ما يمنع لعلتين ، على أن يسبق التفنيد الصوتي وبيان علة الجر بالفتحة صوتيا ببيان العلل التي ذكرها النحاة بعيدا عن العلة الصوتية ، والقاضية بجر الممنوع من الصرف بالفتحة .مع الاستعانة الكاملة بالعديد من الأمثلة التي ساقها النحاة ، والأسماء التي أدرجوها في إطار الممنوع من الصرف ، وذلك في كل وجه من وجوه الممنوع من الصرف ، مع تحليل الكلمة تحليلا صوتيا للوقوف على مقاطعها ، وما يتلبس بها من صوائت تصير بنا إلى مناسبة الجر بالفتحة ، واستخفافها في هذا الموضع مقارنة بالكسرة . ثم كانت الخاتمة ملخصة لما تمخض عنه البحث من نتائج وتوصيات .

قد يجب – إبرازا للحقيقة – أن نشير إلى ندرة الدراسات الصوتية من هذا النوع ، إلا الإصدارات العديدة التي طرحها ابن جني في كتابه (الخصائص) والتي كانت سببا في إثراء هذه الدراسة وتسهيل مهمتها ، فما أكثر الدراسات الصوتية غير أن إخضاع الظواهر النحوية – كظاهرة الممنوع من الصرف – لقانون الصوت ، ولطريقته التي يسلكها في ثنايا بنية الكلمة لم يكن بالأمر المألوف في الدراسات اللغوية . ولعل هذه من الصعوبات ، بل ربما كانت الصعوبة الوحيدة التي واجهها الباحث في خوض غمار هذه الدراسة .

وعلى الرغم من ارتباط النحاة في شروحهم لأبيات الألفية – وفي تناولهم لهذا الباب – بالسياق الذي أورده ابن مالك ، غير أنني – واقتداء بصاحب النحو الوافي – رأيت أنه من الأنسب تناول الممنوع من الصرف على وجهين :

الوجه الأول : تناولت فيه الممنوع من الصرف لعلة واحدة ، والمقصود به ما اشتمل على ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، وما يكون على وزن صيغة منتهى الجموع .

الوجه الثاني : تناولت فيه الممنوع من الصرف لوجود علة واحدة من العلل السبع الباقية – لكون علل المنع تسع علل – وهي : الألف والنون الزائدتان ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتركيب ، والتأنيث ، والعجمة ، وألف الإلحاق .على أن تسبق المعالجة الصوتية بفكرة موجزة عن رأي النحاة في العلل الصرفية ، ثم يأتي الدور على ما يراه الباحث من علل صوتية وجيهة ، ومناسبة لجر الممنوع من الصرف بالفتحة بدلا من الكسرة . وبذلك ينسجم السياق ، وتتضح الفكرة ، وترتبط الأعضاء ، مع الاعتراف المسبق بحتمية التقصير ، والتصريح المطلق بعجز الباحث عن تقديم ما يسمى بالصورة النهائية ، والدعوة الملحة إلى تعقيب يجبر كسر الباحث ، ويلملم شمله ، ويدفع به إلى مرتبة مرضية ، سائلين الله – عز وجل – العون وحسن التوفيق ، والسداد والرشاد ، وصلى الله على محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم .

دكتور
أحمد إبراهيم محمد علي
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات بني سويف- جامعة الأزهر

توطئة

قد يكون من المناسب استعراض وجهين من الوجوه اللازمة لاستيضاح جوانب هذه الدراسة ، يكمن الوجه الأول في الإبانة عن فلسفة العربية في تجنبها لكل ما هو مستثقل ، مع عرض العديد من صور الاستخفاف التي تكشف عن شخصية اللغة العربية في هذا الجانب . على حين يكمن الثاني في إلقاء الضوء على حروف العلة ، وبيان صفاتها ومخارجها .

أ ـ الاستخفاف وصوره : عمدت العربية في إطار استظهار الأخف والأسهل إلى تجنب كل ما هو عزيز مستثقل ، وقد جاءت هذه الفلسفة موزعة على العديد من المحاور اللغوية ، منها ما يختص بصفات الأصوات ، ومنها ما يختص بمخارجها ، ومنها ما يختص بعلاقة الأصوات بعضها ببعض ، ... وقد انعكس ذلك كله على العديد من المظاهر اللغوية كالإبدال والإدغام والقلب والمماثلة والمخالفة ، وما إلى ذلك مما لا يخرج في تأويله عن محاولة العربية – وبكل جرأة – تفادي ما يسمى بالصعوبة أو الاستثقال ، حتى أضحى ذلك سمتا توصف به العربية ، ومنهجا يناط بها ، وقبلة تتجه إليها هذه اللغة في معظم عروضها ، وفلسفة تأوي إليها في غير قليل من الأحيان . وليس أدل على قصد الاستخفاف في حياة هذه اللغة من أنهم ربما عمدوا إلى استثقال الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضى بهم ذلك إلى إضعافها ، ثم اختلاسها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى انتهاك حرمتها فحذفوها [1] .

وربما كان العرض الذي عرضه ابن جني في كتابه (الخصائص) خير دليل على أن هذا النهج من العربية – نهج الاستخفاف – لم يقف عند ظاهرة معينة فحسب ، بل عرض – رحمه الله – للعديد من الوجوه التي تجاوزت فيها العربية محيط الاستثقال لتلقي بسعتها ومرونتها على ساحة العرض والاستقبال . وهذا يقودنا إلى الترجيح بل إلى التسليم بصحة النظرية التي اعتزمت هذه الدراسة خوضها ، وأن ثمة عاملا صوتيا دفينا يشارك مشاركة فعالة في توجيه دفة المقطع الأخير من الكلمة صوب الكسرة أو الفتحة كعلامة للجر ، وأن هذا التصور لا يخرج في حقيقته عن أي مسلك من المسالك التي تسلكها اللغة في إطار مبدأ الاستخفاف ، فكما يعز على اللغة بناء مصتبر من مفتعل لثقلها ، فعمدوا إلى التخفيف بإبدال التاء حرفا هو أقرب الحروف إلى الصاد ، فكان الطاء [2] ، عمدوا أيضا –

---

[1] ـ الخصائص : ابن جنى ١٢٢/١.
[2] ـ الكتاب : سيبويه ٤٦٧/٤.

وفرارا من صعوبة الجر بالكسرة في جملة من الأسماء – إلى الجر بالفتحة جريا على مبدأ التخفيف.

وإتماما للفائدة فإن البيان قد يقتضي رصد عدد من المناسبات التي تجنبت فيها العربية مبدأ الاستثقال فمالت – في كثير من الأحيان – إلى قصد ما هو أخف وأقرب إلى اختزال الجهد العضلي لجهاز النطق.

وكان مما رصده ابن جنى أن الواو الساكنة في مثل ميزان وميعاد انقلبت ياء، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. كما قلبت الياء في موسر وموقن واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في مثل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة [1].

ومما رصده أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك، فتوالت الحركتان، حدث لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستروح حينئذ إلى السكون [2].

ومما رصده أن القياس في جمع (فعلة) و(فعلة) إنما هو (فعلات) بضم العين، نحو: (غرفات) و(فعلات) بكسر العين، نحو (كسرات) ثم استثقلوا توالي الضمتين والكسرتين فعدلوا عنهما، تارة بالفتح فتقول (غرفات) و(كسرات)، وأخرى بالسكون فتقول (غرفات) و(كسرات) [3].

ومما رصده أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا الأثقل، وأخروا الأخف، من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسا، وأظهر نشاطا، فقدم أثقل الحرفين [4].

بل تطرق ابن جنى إلى ما هو أدخل في موضوع البحث من غيره، فرصد – في غير موضع – قصد العربية لحركة الفتحة دون الكسرة والضمة لثقلهما، فنقل عن أبي إسحاق الزجاج أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون [5]. بل نص هو على أن العرب "ميلوا – أي ترددوا –

---

[1] ـ الخصائص: ١٠١/١
[2] ـ نفسه: ١٠٨/١
[3] ـ نفسه: ١٠٨/١
[4] ـ نفسه: ١٠٥/١
[5] ـ نفسه: ١٠١/١

بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجموا الفتحة – أي أكثروا استعمالها – في غالب الأمر لخفتها "[1].

ولم يقف الأمر عند حد التقعيد لهذا الأمر ، بل ذكر آثارا تقفو أثر هذا التقعيد ، منها : أن جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح ، إلا الأقل ، وذلك نحو: همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، وكاف التشبيه ، وغير ذلك .

وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ، ولامها ، ولام الأمر ، ولو عرى ذلك من المعنى الذي اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا . بل ما جاء على حرفين لا تجده على قلة حروفه مضموم الأول إلا القليل ، إنما عامته على الفتح ، نحو : هل ،وبل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن . وفي المعتل : أو ، ولو ، وكي ، وأي [2] .

وما تجهير المهموس (مصدر : مزدر) وتهميس المجهور (أجدر : أشدر) إلا من هذا الباب [3] .

وإمعانا في قناعته بهذا المبدأ فقد أودع ابن جنى هذا الحديث أيضا كتابه (سر صناعة الإعراب) شغفا به وتشربا لمعانيه ، يقول : " لو أردت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة ، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة ، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح ، وذلك نحو : (فِعْل) من القول والطول ، أصله أن تقول (قول وطول) ثم نستثقل ذلك فتقلب الواو للكسرة قبلها ياء فنقول : قيل و طيل ، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا . و نحوهما ميزان وميقات وميعاد ، كل هذه من الواو في وزن ووقت ووعد [4] .

بد دراسة حول أصوات العلة : تجدر الإشارة قبل استعراض وجوه الممنوع من الصرف ، وبيان علة ذلك صوتيا ، أن نلقي الضوء على أصوات العلة (الحركات) قصيرها وطويلها ، لارتباط البحث في جزء كبير من مناسباته بهذه الأصوات.

والمعهود أن هذه الحركات إنما تتحدد أنواعها بحركة مقدمة اللسان أو حركة مؤخرته ، نحو سقف الحنك . وللشفتين دخل كبير في تكوين هذه الأصوات ، بالإضافة إلى

---

[1] ـ نفسه: ١٢٢/١.
[2] ـ نفسه : ١١٧/١ ، ١١٥
[3] ـ الكتاب سيبويه ٤٧٧/٤ ، ٤٧٩ . وانظر : مع القراءات القرآنية : د. عبد الحميد أبو سكين ص ١٣٠ – ١٣١.
[4] ـ سر صناعة الإعراب : ٢٩/١.

اللسان . فقد تنضم الشفتان عند نطق الضمة ، أو تكسران عند نطق الكسرة ، أو تتخذان وضعا محايدا عند نطق الفتحة [١] .

١ـ فإذا ارتفع طرف اللسان إلى وسط الحنك الأعلى، دون إحداث حفيف ، مع كسر الشفتين ، نتج صوت الكسرة الخالصة . ولو ارتفع طرف اللسان أكثر من هذا بحيث يسمع حفيف نتج عن ذلك صوت الياء [٢] . فإذا هبط طرف اللسان إلى أقصى ما يمكن بحيث يستوي في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك ، والشفتان في حالة انفراج تام ، نتج عن ذلك صوت الفتحة المرققة ، قصيرة أو طويلة [٣] .

وإذا انخفض أقصى اللسان إلى الحالة الطبيعية في الفم نشأ الصوت الذي يقابله في العربية الفتحة المفخمة قصيرة أو طويلة [٤] .

أما إذا ارتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك بحيث لا يحدث أي نوع من الحفيف ، مع استدارة الشفتين استدارة كاملة ، فإن الصوت الذي ينتج هو صوت الضمة الخالصة . فإذا ارتفع أقصى اللسان إلى وضع يضيق معه مجرى الهواء ، بحيث يسمع له حفيف ، نتج عن ذلك صوت الواو [٥] .

إذن فاللسان والشفتان هما العضوان الأساسيان اللذان لهما دخل كبير في تشكيل الممر الهوائي للصوائت . فقد اختص طرف اللسان إذا تصعد نحو وسط الحنك الأعلى مع كسر الشفتين بإنتاج صوتي الكسرة والياء . كما اختص أقصى اللسان إذا ارتفع نحو سقف الحنك مع استدارة الشفتين بإنتاج صوتي الضمة والواو . على حين يصدر صوت الفتحة مع بقاء اللسان مستويا في قاع الفم ، مع انفراج الشفتين انفراجا تاما .

وعليه فالفتحة صوت مركزي يكون مركز اللسان أو وسطه عند النطق به هو الجزء الأعلى ، على حين الضمة صوت خلفي ، يكون أقصى اللسان عند النطق به هو الجزء

---

[١] ـ علم اللغة : د. محمود السعران ص ١٥٣.

[٢] ـ الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ص ٣٢ ، أصوات اللغة العربية : د. عبد الغفار هلال ص١١٢ ، المدخل إلى علم اللغة : د. رمضان عبد التواب ص٩٣ـ ٩٤ ، دراسات في التجويد والأصوات اللغوية : د. عبد الحميد أبو سكين ص٨١ ، علم الأصوات : البهنساوي ص ١٢٤.

[٣] ـ الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ص٣٢ ، أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار هلال ص١١٣ ، المدخل إلى علم اللغة : د. رمضان عبد التواب : ص٩٣.

[٤] ـ أصوات اللغة العربية : د. عبد الغفار هلال ص١١٣.

[٥] ـ الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس ص ٣٢ـ ٣٣ ، المدخل إلى علم اللغة ص٩٤ ، أصوات اللغة العربية : ص١١٣.

الأعلى . أما الكسرة فصوت أمامي يكون أول اللسان عند النطق به هو الجزء الأعلى [1].

تجدر الإشارة أيضا إلى أن أصوات العلة هذه إنما تختص بالفصحى ، وهو مناط دراستنا هذه ، أما في العامية فأصوات العلة أكثر منها في الفصحى [2].

كذلك وقد أسفرت الموازنة بين الحركات العربية والحركات المعيارية عن فروق واضحة بين الوجهين ، لم يتطرق إليها البحث ، لغيابها عن محيط الدراسة [3].

هذا ، وقد اختلف العلماء في الحركة والحرف : أيهما قبل الآخر ؟ وهو خلاف قد لا يتطرق إليه البحث أيضا ، لميل جملة الآراء صوب ورود الحرف أولا ثم الحركة ، وعلى هذا جرى البحث [4]. كذلك والجمهور على أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء [5]. قال في المنح الفكرية : "وحركة ما قبلهما من جنسهما ، بان تكون قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة ، وجعلت الألف أصلا ، لأنها لا تختلف عن حالها أصلا ، لا وقفا ولا وصلا" [6].

الممنوع من الصرف

ذكر ابن عقيل أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين ، والعلل التسع يجمعها قول الناظم :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ... ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

والعلتان اللتان تقوم إحداهما مقام علتين إنما هما : ألف التأنيث المقصورة : كحبلى ، أو الممدودة : كحمراء ، والجمع المتناهي (مفاعل) كمساجد ، و(مفاعيل) كمصابيح [7].

---

١ ـ دراسات في علم الأصوات : د.صبري المتولي ص٣١.
٢ ـ مناهج البحث في اللغة : د.تمام حسان ص١٠٨.
٣ ـ ومن أراد الاستزادة فعليه بكتاب الدكتور كمال بشر (علم الأصوات) ص٤٦٥ـ ٤٧٠.
٤ ـ لمزيد من التفصيل انظر : التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري ص ٤٢ـ ٤٥.
٥ ـ النشر : ابن الجزري ١٦٢/١. سر صناعة الإعراب : ابن جنى ٢٨/١.
٦ ـ المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا على القاري ص٣٦.
٧ ـ شرح ابن عقيل : ٣٢١/٢. وانظر : البهجة المرضية للسيوطي : ص ٢٨٨

وربما كان في اعتماد العرض الذي عرضه الناظم لوجوه المنع فائدة تكمن في سهولة التوفيق بين غرض الناظم وخطوات البحث ، غير أن التقسيم القائم على الأسس العلمية دائما ما يحظى بقدر من القبول ، أعني أن تقسيم العلل إلى ما يقوم منها مقام علتين ، وما يقوم منها مقام علة واحدة، قد يكون أنفع وأجدى في الإحاطة بأبعاد هذه الدراسة على المستويين النحوي والصوتي ، إذ التقاء العلل بأنواعها والجمع بينها على وجه من الوجوه يعكس لونا من ألوان التفريق والتمييز بين قطاعات هذه الدراسة ، وما يترتب على ذلك من تحقيق النفع المرجو والغاية المنشودة .

وكما اقتضت خطوات الدراسة تقسيم العلل إلى قسمين : ما يقوم منها مقام علتين ، وما يقوم منها مقام علة واحدة ، فقد يكون من المفيد تقسيم ما يمنع من الصرف لوجود علتين إلى قسمين أيضا :

القسم الأول : ما يمنع من الصرف للوصفية ، وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث : زيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل .

القسم الثاني : ما يمنع من الصرف للعلمية ، مع إحدى العلل السبع المعهودة [1] .

وعليه ، فالممنوع من الصرف نوعان :

النوع الأول : ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة ، وهذا النوع يشتمل على قسمين:

١- ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

٢- صيغة منتهى الجموع.

النوع الثاني : ما يمنع من الصرف لوجود علتين .

وقبل استعراض هذين النوعين وما يتعلق بهما من أقسام فقد طرح ابن الأنباري سؤالا : لم لم يمتنع الصرف بعلة واحدة ؟ ثم أجاب عليه فقال : لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلا تمنع من الصرف بعلة واحدة ، إذ العلة الواحدة لا تقوى على نقله من أصله إلا أن تقوم مقام علتين ، وعندئذ يمنع من الصرف [2] .

والذي لا شك فيه أن اشتمال الاسم على علتين أو على علة واحدة تقوم مقام علتين إنما هو نقل لهذا الاسم من مرتبة الاسمية ، والاقتراب به من دائرة الفعل ، ومن ثم صعوبة جره بالكسرة ، لشبهه بالفعل ، والفعل لا يجر بالكسرة ، وكذلك ما أشبهه.

---

[1] - وقع الاختيار على هذا التقسيم بعد مطالعة الباب كاملا في كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن.

[2] - أسرار العربية : ص١٩١ ، ١٩٢

فإن قيل : فلم حمل الجر على النصب في ما لا ينصرف ، ولم يحمل على الضم ؟

لأن بين الجر والنصب علاقة مشابهة ، ولذلك فقد حمل النصب على الجر في كثير من الوجوه ، كما في المثنى وجمع المذكر السالم ، فكلاهما ينصب بالياء ، وكذلك جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة. فلما ناسب النصب أن يحمل على الجر في تلك المواضع ، ناسب الجر أن يحمل على النصب هاهنا [1] .

وعلى الجانب الآخر فقد ذهب بعض المحدثين إلى أن القرابة إنما هي بين الضمة والكسرة ، فليست إحداهما عدوة للأخرى كما يتردد في بعض كتب اللغة العربية ، بل هما من فصيلة واحدة ، وعلى العكس من صوت الفتحة، الذي يعد قسيما للضمة والكسرة ، وله ظواهره وأحكامه الخاصة . بل كانت هذه القرابة سببا في جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى في عين المضارع ، ولذلك كانت القبائل العربية القديمة لا تثبت على حال واحدة في ضبط عين المضارع بواحدة منهما [2] . واحتج على قوة العلاقة بين هاتين الحركتين - الضمة والكسرة - بتطور كل واحدة منهما في الحبشية القديمة إلى الكسرة الممالة (e) مما يدل على أنهما كانتا في أذن الحبشي شيئا واحدا [3] . ولم يكن هذا رأي بعض المحدثين وحسب ، بل ذهب إليه ابن درستويه في (شرح الفصيح) [4] وابن جنى في (سر صناعة الإعراب) [5] .

والحقيقة التي يرجحها الباحث أن مناسبة الفتحة لجر الممنوع من الصرف ليست من هذا الباب ، وإنما العدول إليها عن الكسرة إنما هو راجع في حقيقته إلى طبيعة العلاقة بين الحركات داخل نسيج الكلمة .

أ- ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة تقوم مقام علتين :

١- ألف التأنيث المقصورة : وهي ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لابد أن يسبقها مباشرة ألف زائدة للمد ، فتنقلب ألف

---

١ - نفسه ص١٩١ ، ١٩٢.
٢ - المدخل إلى علم اللغة : ص٩٤، ٩٧.
٣ - نفسه ص٩٤، ٩٧.
٤ - المزهر: ٢٠٧/١.
٥ - ٣١/١.

التأنيث همزة [1]. وذلك بقصد تحريكها ، لأنه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجري على الألف [2].

من أمثلة المقصورة : ذكرى ، رضوى ، جرحى ، حبلى .

ومن أمثلة الممدودة : حمراء ، صفراء ، خضراء ، صحراء ، زكرياء ، أصدقاء ، عاشوراء .

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن ألف التأنيث بنوعيها تقع في الاسم النكرة : كذكرى وصحراء ، وفي المعرفة : كرضوى وزكرياء ، وفي الاسم المفرد كالأمثلة السابقة ، وفي الجمع : كجرحى وأصدقاء ، وفي الاسم الخالص الاسمية : كرضوى وزكرياء، علمين ، وفي الوصف كحبلى وحمراء.

ويرفع الاسم المقصور بضمة مقدرة على الألف ، وينصب بفتحة مقدرة على الألف ، ويجر بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة .

أما الممدود فيرفع بالضمة الظاهرة ، وينصب بالفتحة الظاهرة ، ويجر بالفتحة الظاهرة ، نيابة عن الكسرة ، بشرط خلوهما من أل والإضافة ، و إلا وجب جرهما بالكسرة .

جدير بالذكر أن التأنيث هنا – في المقصور وفي الممدود – تأنيث لازم ، ينزل منزلة تأنيث ثان [3] ، ولعل هذا هو المقصود بالعلة التي تقوم مقام علتين.

وباستقراء الأمثلة المستعان بها في توضيح الوجهين نجدها جميعها تخلو من حركة الكسرة ، إلا الذال والراء والدال من ذكرى وزكرياء وأصدقاء فإنها مكسورة ، كما تخلو جميعها من حركة الضمة ، إلا الحاء من (خبلى) فإنها مضمومة ، و إلا الشين من عاشوراء ، فقد أعقبتها واو ، وهي حركة طويلة . وهذا يعني سيادة الفتحة – كحركة طويلة – في معظم الأسماء المقصورة والممدودة ، الممنوعة من الصرف . الأمر الذي يقتضي تجانسا نلمس صداه عند جر الممنوع من الصرف بالفتحة

ولكن هل هذه الظاهرة مطردة - ظاهرة سيادة الفتحة معظم مقاطع المقصور والممدود – أو مقصورة على مقاطع دون أخرى ؟

وهل هناك مقاطع بعينها يعزى إليها – دون غيرها – مهمة الفصل في توجيه دفة الممنوع من الصرف نحو الفتحة ؟

---

[1] - النحو الوافي ٢٠٥/٤

[2] - الكتاب : سيبويه ٢١٣/٣ -

[3] - قطر الندى : ابن هشام ص ٦٧ -

وللإجابة عن هذه التساؤلات ينبغي تقطيع هذه الأسماء تقطيعا صوتيا :

ذكرى = ذك + رى حمراء = حم + را + ء

رضوى = رض + وى صحراء = صح + را + ء

جرحى = جر + حى زكرياء = ز + ك + ري + يا + ء

حبلى = حب + لى أصدقاء = أص + د + قا + ء

عاشوراء = عا + شو + را + ء

أما المقصور فمقاطعه اثنان ، وقد حالت ألف التأنيث بطبيعتها دون نطق الكسرة لصعوبتها وثقلها ، كما حالت – ومن باب أولى – دون تنوين هذه الأسماء .

كذلك وقد تنوع الصائت الأول من المقطع الأول في الأسماء المقصورة بين الكسرة (ذك) والفتحة (رض ، جر) والضمة (حب) بما ينفي دوره – أي الصائت – ويقصي أثره في توجيه دفة الاسم صوب الجر بالفتحة . وربما كان ذلك لأن المقطع الأول في كل الأمثلة المقصورة قد قفل بصامت ساكن ، كان له بالغ الأثر في درء قيمة الصائت السابق عليه ، إذ السكون يمثل صوت انعدام الحركة ، وكأن اللسان يستأنف حركة جديدة مع مطلع الصائت اللاحق بساكن المقطع الأول . مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة الأسماء المقصورة تقطع الطريق على الجر بالفتحة صعوبة وثقلا .

أما الأسماء الممدودة فقد اتفقت عند تقطيعها من وجوه واختلفت من وجوه . اختلفت في عدد مقاطعها ، فبعضها ثلاثة مقاطع (حمراء ، صحراء) وبعضها أربعة مقاطع (أصدقاء ، عاشوراء) وبعضها خمسة مقاطع (زكرياء) . كما اختلفت في شكل مقطعها الأول ، فبعض المقاطع طويل مغلق ، يتكون من صامت وحركة ثم صامت آخر ، مثل : (حم ، صح ، أص) وبعضها قصير مفتوح ، يتكون من صامت ثم حركة قصيرة ، مثل : (ز) وبعضها يتكون من مقطع طويل مفتوح ، صامت ثم حركة طويلة ، نحو : (عا) فاتفاق هذه الأسماء في المنع من الصرف مع اختلافها في شكل مقطعها الأول يرجح – وحتى كتابة هذه السطور – عدم جدوى هذا المقطع ، بل تقليص دوره في تحديد الصائت الذي يجر به هذا الممنوع .

اختلفت أيضا في شكل مقطعها الثاني ، فتارة قصير مفتوح (ك ، د) وتارة طويل مفتوح (را ، را ، شو) الأمر الذي يعكس عدم جدواه أيضا – وإلى حد ما – في تحديد علامة الجر .

غير أنها اتفقت من وجوه :

الأول : كثرة مقاطعها ، فقد وصلت مقاطع بعض كلماتها إلى خمسة مقاطع ، وإن ظهر مقطعاها الأول والثاني بصورة غير فعالة أو غير مؤثرة في تحديد حركة الجر في المقطع الأخير .

الثاني : أن المقطع قبل الأخير في كل الأسماء المرصودة طويل مفتوح ، يتكون من صامت ثم حركة طويلة (را ، را ، يا ، را).

الثالث : أن الحركة الطويلة التي يتمثلها هذا المقطع الطويل إنما هي ألف المد ، والتي تعد الفتحة بعضا منها .

وعليه، فإن تحديد الصائت القصير الذي يجر به الممنوع من الصرف يتوقف على وضع اللسان عند نطق المقطع قبل الأخير من هذه الأسماء ، وبخاصة الصائت الطويل ، وهو الألف، والذي يهبط معه طرف اللسان أو مقدمته إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه ، بحيث يكون مستويا في قاع الفم ، مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك ، وهو نفس الوضع الذي ينتج عنه صوت الفتحة [1] . وعندئذ فانتقال اللسان من الصائت الطويل ، وهو الألف ، إلى الصائت القصير وهو الفتحة ، لا يشكل أدنى عبء على جهاز النطق ، وعلى غير المعهود تماما عند انتقاله من الألف – الصائت الطويل – إلى الكسرة ، والذي يتطلب ارتفاع مقدمة اللسان إلى الحنك الأعلى، بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء دون إحداث أي نوع من الاحتكاك أو الحفيف [2] . ومن هنا فقد ناسبت الفتحة جر الأسماء الممدودة نيابة عن الكسرة ، لخفة النطق بها ، وسهولة الانتقال بين الصائتين المتجانسين : الألف، والفتحة .

٢ـ صيغة منتهى الجموع : أي الجمع المتناهي الذي لا يمكن تكسيره مرة ثانية ، والمراد بها كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن .

نحو : مساجد ، معابد ، أقارب ، طبائع ، جواهر ، تجارب ، دواب . ونحو : مصابيح ، مناديل ، عصافير ، أحاديث ، تهاويل ، قناديل .

---

[1] ـ المدخل إلى علم اللغة : ص٩٣ ، أصوات اللغة العربية : ص١١٢.

[2] ـ المدخل إلى علم اللغة : ص٩٣، ٩٤ ، أصوات العربية ص١١٢.

وقد نبه ابن عقيل على أن الجمع إذا كان على وزن مَفاعل أو مَفاعيل منع من الصرف ، وإن لم يكن في أوله ميم ، كضواب وقناديل [1] .وكما يتضح من الأمثلة السابقة فإن هذه الصيغة قد تكون على وزن مفاعل أو مفاعيل ، كمساجد ومصابيح ، وقد تكون على أوزان مماثلة لتلك الصيغة، على أن يكون المراد بالمماثلة المماثلة في عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، لا أن تكون المماثلة جارية على أساس الميزان الصرفي الأصيل ، الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية والزائدة ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، ... وذلك مثل: جواهر وألاعيب. فيقولون في الأولى : إنها على وزن مفاعل ، والثانية على وزن مفاعيل ، وذلك وفق النظرة المشار إليها ، مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزن فواعل ، والثانية على وزن أفاعيل .

وقد يكون أحد الحرفين مدغما في الآخر ، نحو خواص ، عوام ، دواب .

وقد يكون الساكن الثاني ياء مدغمة في مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشددة في المفرد ، نحو : كراسي ، قماري [2] .

أما حكم هذه الصيغة فهو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة ، أو مقترنة بأل ، فتجر بالكسرة .

فإذا كانت اسما منقوصا كجوار وغواش ودواع وثوان – وأصلها : جواري ، غواشي ، ثواني ، دواعي – تحذف ياؤه ، ويكون التنوين عوضا عن هذه الياء المحذوفة ، على أن تبقى الكسرة قبلها في حالتي الرفع والجر . أما في حالة النصب فتثبت الياء محركة بالفتح من غير تنوين [3] .

هذا ، وقد نقل ابن الأنباري عللا أربعا يمنع لأجلها هذا الجمع من الصرف :

الأولى : أنه لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين.

الثانية : أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .

الثالثة : أنه جمع ، ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية ، فأشبه الفعل ، لأن الفعل لا يدخله التكسير .

---

[1] - شرح ابن عقيل : ٣٢٧/٢. وانظر : أوضح المسالك ١٠٤/٤ ، والنحو الوافي ٢٠٨/٤.

[2] - النحو الوافي : ٢٠٨/٤.

[3] - شرح ابن عقيل : ٣٢٨/٢ ، النحو الوافي : ٢٠٩/٤ – ٢١٠.

الرابعة : أنه جمع لا نظير له في السماء العربية ، فجرى مجرى الاسم العجمي [1] .

وباستعراض أمثلة الجمع التي هي على وزن (مفاعل) نجد مقاطعها الصوتية كما يلي:

مفاعل = م + فا + ع + ل

أربعة مقاطع كلها مفتوحة ، باعتبار جرها بالفتحة ، إلا المقطع قبل الأخير (ع) فإنه يتكون من صامت ثم حركة قصيرة ، والحركة هي الكسرة .

وتأتي مناسبة الفتحة هنا – لا الكسرة – من وجوه :

الأول : أن المقطعين ، الأول والثاني ، مقطعان مفتوحان : الأول : مشفوع بفتحة قصيرة ، والثاني مشفوع بفتحة طويلة . وهذا يعكس هبوط اللسان إلى أقصى ما يمكن ، واستقراره في قاع الفم ، مع انفراج تام للشفتين . ثم يأتي المقطع الثالث ، المجرور بالكسرة ، ليرتفع أول اللسان إلى الحنك الأعلى ، واتخاذ أقصى ما يمكن من الارتفاع ، مع انفراج تام للشفتين أيضا . ثم يأتي المقطع الأخير – موضع المناسبة – وعنده يشعر جهاز الصوت بخفة وراحة عند عودة اللسان إلى الفتحة مرة أخرى ، واستقراره في قاع الفم .

الثاني : أن المقطع الثالث الوحيد المجرور بالكسرة قد سبق بمقطعين ، الأول منهما متلو بالفتحة القصيرة ، والثاني متلو بالفتحة الطويلة ، وهذا يعني أن اللسان قد ألف الاستواء في قاع الفم المدة التي استغرقها جهاز الصوت لإصدار هذين المقطعين المتتاليين . ومن ثم فإنه يسهل عليه – وهو الأنسب – أن يعود إلى الاستواء مرة ثانية ، بعد اجتياز المقطع الثالث المتلو بالكسرة ، والذي يتكلف فيه اللسان مشقة بارتفاعه إلى أقصى الحنك ، وعندئذ يكون الجر بالفتحة – لا الكسرة – هو الأنسب والأسهل والأخف نطقا .

الثالث : أن انفراج الشفتين في حالة الفتحة وقد استوى اللسان في قاع الفم أسهل مأخذا من انفراجهما مع ارتفاع اللسان إلى أقصى الحنك .

أما الأمثلة التي على وزن (مفاعيل) فإن مقاطعها كما يلي :

م + فا + عي + ل = أربعة مقاطع ، كما هو الحال في الأمثلة السابقة . وقد اتفقت هذه الأمثلة في تأويلها الصوتي مع الأمثلة التي جاءت على وزن (مفاعل) غير أن الفترة الزمنية التي يستغرقها اللسان مرتفعا إلى أقصى الحنك – وذلك عند اجتياز المقطع الثالث من الوزن

[1] ـ أسرار العربية : ص١٩٢.

(مفاعيل) – تربو على تلك المدة التي يستغرقها عند اجتياز نفس المقطع من الوزن (مفاعل) لاشتمال هذا المقطع على كسرة طويلة ، قد تكون دافعا عند اللسان لاستعادة استقراره بهبوطه إلى قاع الفم ، ومن ثم وقوع المناسبة بجر هذا الوزن بالفتحة .

أما جر المقطع الأخير في كلا الوزنين بالكسرة فإنه يعني توالي حركات الكسرة ، وما يترتب على ذلك من صعوبة استمرار تصعد مقدمة اللسان نحو وسط الحنك الأعلى ، حتى يفرغ الجهاز الصوتي من إصدار هذين المقطعين .

وبنفس العلة منع الوزن (سراويل) من الصرف ، وهو أعجمي مفرد أعرب [1] ، لشبهه في صيغته صيغة منتهى الجموع ، ولصعوبة توالي حركات الكسرة ، وما يترتب على ذلك من تعذر الجر بالكسرة . ولعل ذلك يؤكد ما سبق أن أشرت إليه من أن العلة من منع صرف هذه الصيغة علة صوتية ، بدليل أن هذه الكلمة الأعجمية – ولمشابهتها صيغة المنتهى – منعت من الصرف ، لتعذر جرها بالكسرة صوتيا

وعلى الجانب الآخر فقد أشار سيبويه إلى صرف كلمة (صياقلة) وأشباهها من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل ، كما ضمت (موت) إلى (حضر) و (كرب) إلى (معدي) وليست الهاء من الحروف الزائدة في هذا البناء [2] .

وعندئذ – وبعد استعراض مقاطع هذه الكلمة : ص + يا + ق + ل + ة – فإن توسط المقطع الرابع المتلو بالفتحة القصيرة بين المقطعين المتلوين بحركة الكسرة القصيرة يخفف من صعوبة النطق بحركات الكسرة المتتالية . ويدليل أن هذه الصيغة يجوز صرفها للضرورة الشعرية ، كما ذكر ابن عقيل [3] ، والتي هي في أساسها مسوغ صوتي لجرها بالكسرة . ودونك قول الراعي :

تبصرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ تجاوزن ملحوبا فقلن متالعا

تبصر / خليلي هل / ترى من / ظعائن تجاوز / ن ملحوبا / فقلن / متالعا

وكما ترى فوزن البيت يحتم صرف هذه الكلمة (ظعائن) فجاءت منونة مجرورة ، لخفة الجر بالكسرة ، وذوبان صعوبتها فيما تلاها من مقطعات شعرية.

---

[1] ـ الكتاب : سيبويه : ٢٢٩/٣. ولمزيد من التفصيل حول اختلاف العلماء في لفظ (سراويل) انظر : أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري ١٠٤/٤ ـ ١٠٥

[2] ـ الكتاب : ٢٢٨/٣.

[3] ـ شرح ابن عقيل : ٣٣٩/٢.

ومن هذا الباب أيضا التناسب الذي أشار إليه ابن عقيل في قوله تعالى : (سلاسلا وأغلالا وسعيرا) (الإنسان ٤/) بصرف سلاسل ، وتنوينها ، لمناسبة ما بعدها.

ب ـ ما يمنع من الصرف لوجود علتين : على أن تكون إحداهما معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر المعنوية في الوصفية وفي العلمية ، على أن ينضم لكل واحدة منهما واحدة من العلل اللفظية الأخرى ، وهي سبع : زيادة الألف والنون ، وزن الفعل ، العدل ، التركيب ، التأنيث ، العجمة ، ألف الإلحاق . فينضم للوصفية إما الألف والنون الزائدتان، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم للعلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق.

وهكذا ، فالعلل كما يسميها النحاة تسع ، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية . أما السبعة الباقية فلفظية ، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين [1] .

إذن فهذا النوع ينقسم إلى قسمين :

أ ـ ما يمنع من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل ، أو الوصفية مع العدل .

ب ـ ما يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق .

أ ـ ما يمنع من الصرف للوصفية :

١ ـ مع زيادة الألف والنون : وذلك إذا كان على وزن فعلان ، على أن تكون وصفيته أصيلة ، غير طارئة ، وأن يكون تأنيثه بغير التاء ، إما لكونه لا مؤنث له أصلا لاختصاصه بالذكور نحو: لحيان ، لكبير اللحية . وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست التاء ، مثل : عطشان ، غضبان ، سكران ، فإن أشهر مؤنثاتها : عطشى ، غضبى ، سكرى [2] .

---

[1] ـ النحو الوافي : ٢١٦/٤.

[2] ـ شرح ابن عقيل ٣٢٢/٢ ، النحو الوافي : ٢١٧/٤.

يؤخذ في الاعتبار ما أشار إليه ابن جنى في كتابه (المحتسب) [1] من أن من العرب من يقول : رجل سكران وامرأة سكرى ، كغضبان وغضبى ، كما قال بعضهم : سكرانة وغضبانة ، والأول أقوى وأصح .

ومن ثم فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالمذهب الكوفي وبلغة بني أسد في إلحاق تاء التأنيث جوازا بكلمة (سكرانة) ونظائرها [2] .

فإن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرفت فتقول : هذا رجل سيفان ، ورأيت رجلا سيفانا ، ومررت برجل سيفان ، فتصرفه ، لأن مؤنثه سيفانة ، أي طويلة [3] .

وباستعراض الأمثلة المستعان بها ، والتي تحمل في طياتها الوصف والزيادة نجد مقاطعها كما يلي : فع + لا + ن

وكما تبدو هذه المقاطع فقد خلت تماما من حركة الكسرة ، ومن ثم فقد ناسبها الجر بالفتحة .

فإن قيل : كيف يستساغ توالي حركات الفتحة هنا وقد استثقلتموه في المقطعين الأخيرين من صيغة منتهى الجموع ، فصرتم إلى جرها بالفتحة ؟

قلنا : لأن الحركة التي توالت هنا إنما هي الفتحة ، وقد مر ذكر خفتها على اللسان ، وسهولة نطقها ، ما دام اللسان مستويا في قاع الفم . وذلك بخلاف الكسرة وصعوبة نطقها ، لأن مقدمة اللسان تصعد معها إلى أقصى الحنك ، ومن هنا فقد استسيغ توالي حركات الفتحة هنا حين عز على جهاز النطق إصدار حركات الكسرة المتتالية ، فيما يتعلق بصيغة منتهى الجموع .

هذه واحدة ، والثانية : أن توالي الحركات – مهما كان نوع الحركة – ربما شق على جهاز الصوت إصدارها موحدة متتالية ، إذا كثرت المقاطع وتعددت . غير أن إصدارها في الوصف المزيد بالألف والنون قد لا يشق ، وذلك لقلة مقاطعه ، فهي لا تتجاوز هذه المقاطع الثلاثة (فع + لا + ن) والمتلوة بالفتحات على اختلافها القصيرة والطويلة ، لاسيما مقطعيها الأخيرين .

كذلك والمعهود في صيغة منتهى الجموع إنما هو الانتقال من مقطعين مشفوعين بفتحة قصيرة ثم فتحة طويلة (م + فا) إلى مقطع متلو بكسرة قصيرة (ع) ثم يأتي

---

[1] ـ المحتسب في وجوه القراءات الشاذة : ١١٥/٢.

[2] ـ النحو الوافي : ٢١٧/٤. هامش.

[3] ـ شرح ابن عقيل: ٢١٨/٤.

المقطع الأخير مجرورا بالفتحة لا الكسرة ، لصعوبة الانتقال من المقاطع المتلوة بالفتحة إلى المقاطع المتلوة بالكسرة ، ومن ثم حسنت العودة سريعا إلى الفتحة القصيرة مع المقطع الأخير (ل).

وعلى العكس من ذلك فقد يسهل – وإلى حد بعيد – الانتقال من مقطع متلو بالكسرة إلى مقطع متلو بالفتحة ، لأن اللسان يهبط من أقصى الحنك إلى قاع الفم ، وهو هبوط لا يحتاج إلى أدنى جهد ، بل يشعر معه الجهاز العضلي براحة واستقرار .

وعندما يتعلق الأمر بصيغة فعلان فإن إصدار المقاطع كلها متلوة بالفتحة القصيرة أو الطويلة لا يشكل أدنى عناء لجهاز الصوت . وعلى الجانب الآخر فإن إصدار أية كلمة عربية تتسم مقاطعها بالكسرة بنوعيها ليشكل عبئا ثقيلا وعناء شديدا على جهاز النطق. ودونك مثلا قوله تعالى (وقيله) (الزخرف /٨٨) وقدر الصعوبة في نطق مقاطعها : (قي + ل + ه) .

وكلمة (د ر ئ) [1] إحدى القراءات القرآنية لكلمة (دُرِّيّ) (النور /٣٥) ، تدبر ثقل مقاطعها:

(دِ + رِي + ءٌ)

وهكذا ، فإن نطق الوزن (فع + لا + ن) على الرغم من توالي حركات الفتحة لا يشكل أدنى عبء ، لما سبقت الإشارة إليه ، في الوقت الذي يشكل فيه الانتقال من المقاطع المتلوة بالفتحة إلى المقطع الثالث، المشفوع بكسرة قصيرة في الوزن (مفاعل) وبكسرة طويلة في الوزن

(مفاعيل) أقصى مشقة ، سرعان ما يعود بعدها اللسان إلى الهبوط والاستواء في قاع الفم ، لإصدار المقطع الأخير مشفوعا بفتحة قصيرة (عل ، عيل) .

ويقودنا الحديث عن توالي حركات الفتحة في الوزن (فعلان) ، وأن ذلك علة جرة بالفتحة صوتيا ، إلى منع العلم المزيد بالألف والنون من الصرف لنفس العلة ، على الرغم من استبدال الوصفية بالعلمية ، غير أن ذلك لم يؤثر في الترتيبات الصوتية الداخلية ، والتي احتفظت لهذا الوزن بالمنع من الصرف ، ومن ثم الجر بالفتحة ، وعلى نحو ما وقع في غطفان وأصبهان ، وأمثالهما .

---

[1] - وهي قراءة أبي عمرو و الكسائي على وزن فعيل مثل سكير وخمير . انظر الصحاح للجوهري : ٣٢/١ ، البحر المحيط لأبي حيان : ١٣٦/٣ ، غريب الحديث لأبي عبيد : ٩٠/١.

ذكر ابن الأنباري أن الألف والنون في (فعلان) أشبهتا ألفي التأنيث في نحو : حمراء وصفراء ، ومن ثم امتنع دخول علامة التأنيث عليهما ، لأنهما تجريان مجرى علامة التأنيث [1].

وهذا يؤكد وجه النظر الرامية إلى تحقيق دور الترتيبات الصوتية الداخلية في توجيه دفة الكلمة نحو منعها من الصرف ، ومن ثم جرها بالفتحة .

وهذا ما أكده سيبويه حين نص على أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف - في مثل : عطشان وعجلان وسكران وأشباهها - كألف حمراء ، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون [2].

وبناء عليه فإن هذه الأسماء الثلاثة : الممدود ، والصفة المزيدة بالألف والنون ، والعلم المزيد بالألف والنون ، قد اشتركت جميعها في توالي حروفها ، وترتيبها بحركاتها وسكناتها ، وأضحت مقاطعها الصوتية متشابهة إلى حد بعيد ، بل متطابقة تماما ، وعلى هذا النحو :

حمراء = حمْ + را + ء

سكران = سكْ + را + ن

غطفان = غطْ + فا + ن

وكما يبدو فإنها قد حكمت بموجب علة صوتية صارت بها جميعها إلى الجر بالفتحة ، لتجانس سائر الحركات السابقة عليها ، ولسهولة تتابع الأمثال المشفوعة بحركة الفتحة ، لاسيما المقطع قبل الأخير ، مع قلة عدد المقاطع الكائنة في هذه الأسماء . وهذا يقودني إلى ترجيح القول بدور العلة الصوتية في التسوية بين هذه الأسماء المتفاوتة في توصيفها في حكم جرها بالفتحة ، وبقطع النظر عما أشار إليه النحاة من علل تفارق هذا التأويل الصوتي ، كجريان الألف والنون الزائدتين مجرى علامة التأنيث ، وغير ذلك مما أصله النحاة ، أو عولوا عليه .

أما ما أشار إليه النحاة من صرف (سيفان) وهو الرجل الطويل ، و (عطشان) وهو الرجل اللئيم ، لأن المؤنث منهما على وزن (فعلانة) أي : سيفانة وعطشانة ، فربما صرف هذان الاسمان وأشباههما مواكبة لصرف مؤنثيهما ، وجرهما بالكسرة ، أو أن صرف مؤنثيهما خفف على أسماع المتلقي من صعوبة جر المذكر بالكسرة .

---

[1] - أسرار العربية : ص١٩١ ، ١٩٢

[2] - الكتاب : ٢١٥/٣ - ٢١٦.

ولنفس السبب فإنه يجوز جر (سكران) وأمثالها بالكسرة عند من يرى إلحاق تاء التأنيث جوازا بهذه الكلمة وأمثالها . كذلك وإن صوت النون صوت أنفي يتكون بجعل طرف اللسان متصلا باللثة مع خفض الطبق ، ليفتح المجرى الأنفي [1] ، وهذه كيفية تجعل من جر هذا الاسم بالفتحة مناسبة كبيرة ، فالنون هنا – أي في : سكران وعطشان وغضبان وغطفان وأمثالها – مسبوقة بالفتحة الطويلة ، والتي يكون اللسان معها مستويا في قاع الفم ، يترقى بعدها طرف اللسان قليلا ليتصل باللثة ، فيفتح المجرى الأنفي ، وينخفض الطبق ، ويصدر صوت النون . وعندئذ فاللسان بين وضعين اثنين لا ثالث لهما ، فإما أن يعود إلى وضعه الذي كان عليه قبل النطق بصوت النون ، أي يستقر في قاع الفم ، ويجر معه الاسم بالفتحة ، وإما أن تصعد مقدمته حتى تصل إلى الحنك الأعلى ، حتى يجر الاسم بالكسرة . والذي لا شك فيه أن وضع اللسان في الحالة الأولى – حالة الجر بالفتحة – أيسر بكثير وأخف من تصعيده إلى أقصى الحنك مع الجر بالكسرة .

٢ـ ما يمنع من الصرف للوصفية مع وزن الفعل : على ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة ، كما هو الحال في الوصف الذي على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) نحو : أحمر حمراء ، أبيض بيضاء ، أجمل جملاء .

أو مؤنثه (فعلى) نحو : أفضل فضلى ، أحسن حسنى ، أدنى دنيا . فهذه الألفاظ وأمثالها منعت من الصرف لتحقق الشرطين ، فالصفة هنا أصلية غير عارضة ، ومؤنثه لا يقبل التاء [2] .

فإن قبلت الصفة التاء صرفت ، نحو : مررت برجل أرملٍ ، أي : فقير ، فتصرف الصفة هنا ، لأنك تقول للمؤنثة : أرملة . وذلك بخلاف أحمر وأخضر ، فإنهما لا ينصرفان ، إذ يقال للمؤنثة : حمراء وخضراء ، ولا يقال أحمرة و أخضرة [3] .

وإذا كانت الصفة عارضة غير أصيلة كأربع فإنها تصرف ، لأنها ليست صفة في الأصل ، بل اسما للعدد المخصوص استعمل صفة ، فلم يؤثر ذلك في منعه من الصرف [1] .

١ـ المدخل إلى علم اللغة : د. رمضان عبد التواب ص ٦٦.
٢ـ النحو الوافي : ٢١٨/٤ – ٢١٩ ، وانظر شرح ابن عقيل ٣٢٣/٢.
٣ـ شرح ابن عقيل : ٣٢٣/٢.

وهناك بعض الألفاظ مما ليست بصفات ، كأجدل للصقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى للحية ، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف ، ولكن منعها البعض ، لتخيل الوصف فيها ، فتخيل في أجدل معنى القوة ، وفي أخيل معنى التخيل ، وفي أفعى معنى الخبث ، فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة. والكثير فيها الصرف ، إذ لا وصفية فيها محققة .

وباستعراض الأمثلة التي استعان بها النحاة في بيان هذا الوجه من وجوه الممنوع من الصرف – وهي : أحمر وأخضر وأبيض وأفضل وأحسن وأدنى – نجدها جميعا على وزن (أفعل) وهو وزن محدود المقاطع كما نرى : أف + ع + ل .

ثلاثة مقاطع ، الثاني والثالث منها يتكونان من صامت ثم حركة قصيرة ، وهي الفتحة .

والأول يتكون من صامت ثم حركة قصيرة ، وهي الفتحة أيضا ، ثم صامت . بمعنى أن الحركة السائدة في هذا الوزن إنما هي الفتحة ، فهي الأنسب لجر هذا الوزن مقارنة بالكسرة ، للتجانس بين سائر الحركات من ناحية ، ولخفة استقرار اللسان في قاع الفم من ناحية أخرى .

وعلى العكس من الصعوبة البادية عند انتقال اللسان من وضع الاستقرار في قاع الفم ، وهو الأخف والأسهل ، إلى الارتقاء والتصعد إلى أقصى الحنك.

وقد يكون هذا الانتقال محمودا أحيانا وذلك – مثلا – عندما يصعد طرف اللسان إلى أقصى الحنك ، ثم يعود إلى الاستواء في قاع الفم مع آخر المقاطع . أما في صيغتنا هذه فإنه يظل مستويا في قاع الفم على مدى المقطعين الأولين ، ثم يصعد إلى أقصى الحنك مع نهاية مقاطع الكلمة ، وهو المقطع الثالث .

كذلك وقد أشرنا مسبقا إلى أن توالي حركات الفتحة لا يشكل أدنى عبء ، فهو ليس من باب صعوبة توالي الأمثال . بل يحظى توالي حركات الفتحة هنا – فضلا عن سهولتها وخفتها – بأن عدد المقاطع في هذا الوزن محدود ، بما يسهل توالي حركات الفتحة دون ملل أو سآمة.

أما مسوغ صرف (أرمل) فهو مسوغ صرف (سيفان) كلاهما تلحق التاء مؤنثة ، فربما إتباعا لصرف مؤنثة ، ومن ثم جره بالكسرة ، واستساغة ذلك صوتيا . وربما خفف جر مؤنثها بالكسرة من جر مذكرها بالكسرة . كذلك وربما كان بعض هذه العلل أو

---

[1] ـ نفسه : ٢/٢٢٣ – ٢٢٤ . أشار عباس حسن إلى أن هذه الكلمة مما فقد الشرطين معا ، فمؤنثها يكون بالتاء ، ووصفيتها عارضة . كما مثل بكلمة (أرنب) للوصفية الطارئة ، نحو : مررت برجل أرنب ، أي : جبان . النحو الوافي : ٤/٢١٩.

كلها – فضلا عن الاستعمال – مما جعل من صرف كلمة (أربع) مسوغا صوتيا ، فقد ألف الناس صرف هذه الكلمة وتنوينها . والاستعمال من أعظم المسوغات للخروج على المألوف من لغة العرب نطقا ودلالة . زد على ذلك أن صرف هذه الألفاظ المشار إليها إنما هو مسموع من العرب ، بما يعكس استعماله على هذا الوجه ، بل استساغة جره بالكسرة على الأصل ، وليس بالفتحة .

٣ـ ما يمنع من الصرف للوصفية مع العدل : وذلك في إحدى حالتين :

الأولى : أسماء العدد المبنية على (فعال) و (مفعل) كأحاد ومثنى وثلاث ... وعشار ومعشر ، فثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين ، وأحاد معدولة عن واحد واحد ، نحو : جاء القوم ثلاث ، أي : ثلاثة ثلاثة ، ومثنى ، أي: اثنين اثنين ، وأحاد ، أي : واحدا واحدا[١] .

والثانية : كلمة (أخر) فهي جمع مفرده أخرى ، وأخرى مؤنث آخر ، على وزن أفعل . ولفظ آخر هنا أفعل للتفضيل ، مجرد من أل والإضافة للمعرفة ، فحقه أن يكون مفردا مذكرا في جميع استعمالاته . ولو كان المراد منه مثنى أو جمعا أو مؤنثا ، لكان العرب عدلوا عنه وقالوا أخر لصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف للوصفية والعدل[٢] .

إذن وما دام اللفظ (آخر) لا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه ، فقد امتنع من الصرف للوصفية والوزن[٣] .

وباستعراض أوزان العدل وهي : فعال ومفعل وأخر (أفعل) نجدها جميعها تخلو من مقطع مشفوع بكسرة قصيرة أو طويلة ، وتكاد هذه الظاهرة تطرد في كل الألفاظ الممنوعة من الصرف.

وعلى حد تقطيع كل وزن على حدة فإن الوزن (فعال) تصير مقاطعه كما يلي :

ف + عا + ل

فالمقطع الأول يتكون من صامت متلو بضمة قصيرة ، يرتفع معها أقصى اللسان نحو سقف الحنك ، وتكون الشفتان في كامل استدارتهما . ثم يأتي المقطع الثاني من

---

١ ـ شرح ابن عقيل : ٣٢٦/٢ ، الكتاب : سيبويه : ٢٢٥/٣ ، أسرار العربية : ابن الأنباري ص ١٩٤ ، الأشباه والنظائر : ٤٣/٢ ، النحو الوافي : ٢٢٢/٤ – ٢٢٤ .

٢ ـ النحو الوافي ٢٢٤/٤ – ٢٢٥ ، وانظر البهجة المرضية للسيوطي ٢٨٩.

٣ ـ أوضح المسالك : ابن هشام ١٠٩/٤.

الصامت ، وهو العين ، المتلو بفتحة طويلة ، والتي يكون معها طرف اللسان مستويا في قاع الفم ، والشفتان في حالة انفراج تام .

أما المقطع الثالث فالمناسبة فيه أن يأتي مجرورا بالفتحة ، لعدة أسباب : منها تجانس حركة الفتحة القصيرة مع حركة المقطع السابق عليها مباشرة ، وهي الفتحة الطويلة ، فالفتحة القصيرة بعض الفتحة الطويلة .

ومنها أن تحول اللسان من ارتفاع أقصاه نحو سقف الحنك ، في حالة الضمة القصيرة ، إلى استواء مقدمته في قاع الفم مع هبوط أقصاه أيضا إلى قاع الفم إلا قليلا ، في حالة الفتحة الطويلة ، ثم إلى بقائه كما هو في حالة الفتحة القصيرة مع المقطع الأخير (ل) أيسر وأخف من ارتفاع مقدمة اللسان إلى أقصى ما يمكن من الارتفاع نحو الحنك الأعلى ، لإصدار صوت الكسرة القصيرة ، بعد أن كانت المقدمة مستوية في قاع الفم .

مع الأخذ في الاعتبار أن انفراج الشفتين انفراجا تاما في حالة الفتحة أيسر وأهون من كسرهما في حالة الكسرة [1] ، لأن انفراج الشفتين مع استواء طرف اللسان في قاع الفم أيسر وأخف من كسرهما وطرفه يصعد إلى أقصى الحنك الأعلى .

أما الوزن (مَفْعَل) فإن مقاطعه على هذا النحو : مَفْ + عَ + ل

وقد حظيت هذه المقاطع بما حظيت به مقاطع الوزن الأول (فعال) بل زادت عليها شدة في التجانس بين حركتي المقطعين الثاني والثالث ، فالعين في المقطع الثاني من الوزن السابق متلو بفتحة طويلة ، على حين هنا وفي هذا الوزن متلوة بفتحة قصيرة ، وهي أشد تجانسا مع اللام المتلوة بنفس الحركة – الفتحة القصيرة – منها مع اللام المسبوقة بفتحة طويلة .

كذلك وقد جاء المقطع الأول من الوزن الأول (فعال) قصيرا مفتوحا (فَ) على حين جاء نظيره من الوزن الثاني طويلا مغلقا بصامت ، وهو الفاء (مَفْ) . وربما جعل المقطع المغلق (مَفْ) من جر الوزن (مفعل) بالفتحة خفة وسهولة في النطق مقارنة بالوزن (فعال) وكأن الوزن مفعل مقطعان اثنان مشفوعان بفتحة قصيرة ، وعلى غير المعهود في الوزن الأول ، فمقطعه الأول قصير مفتوح (فَ) أي إنه يقبل الزيادة عليه ، الأمر الذي يعكس مزيد ارتباط بين ما بعده وما قبله مقارنة بالوزن (مفعل).

---

[1] - أشار الدكتور محمود السعران إلى أن الشفتين تكسران في نطق الكسرة والكسرة الطويلة . علم اللغة : ص ١٥٣.

أما الوزن (أخر) فمقاطعه ثلاثة : (أ + خ + ر) شأنه في مقطعيه الأخيرين شأن الوزنين السابقين ، يحظى بالتجانس بين حركتي المقطعين الأخيرين ، وهما الفتحة . هذه واحدة ، والثانية صعوبة انتقال اللسان من ارتفاع أقصاه نحو سقف الحنك مع الضمة ، ثم عودته إلى استواء مقدمته في قاع الفم مع الفتحة ، ثم صعوبة انتقال مقدمته وتصعدها إلى وسط الحنك الأعلى مع الكسرة . ومن هنا كانت مناسبة الفتحة لجر هذا الوزن والابقاء على اللسان مستويا في قاع الفم مع جر الكلمة بالفتحة .

بد ما يمنع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع التالية :

أ- التركيب المزجي : والمراد به كل كلمتين امتزجتا ، بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى ، حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، على أن يختص آخر الكلمة الثانية – وهو الأشهر – بالاعراب أو البناء ، على حين يكون آخر الأولى ساكنا ، نحو : بورسعيد ، نيويورك ، طبرستان ، خالويه ، سيبويه ، حضرموت ، بعلبك .

ومن أحكامه :

١- أن يترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب من السكون أو الحركة ، ولا يجري عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة وليست كلمة مستقلة ، ولهذا يتصل بالثاني كتابة ، إن أمكن وصل حروفهما الهجائية .

٢- يجري الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف .

٣- من العرب من يجعل الجزء الأول مضافا تجري عليه جميع حركات الإعراب ، ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائما ، وهو المخصوص بالصرف أو المنع إن استحق المنع ، وعلى هذا الرأي ينفصل الجزءان في الكتابة ، نحو : بعل بك ، رام هرمز [1] .

وباستعراض الأمثلة السابقة : بورسعيد ، نيويورك ، طبرستان ، خالويه ، حضرموت ، بعلبك ، فإنها قبل المزج : بور – سعيد ، نيو – يورك ، طبر – ستان ، خال – ويه ، سيب – ويه ، حضر – موت ، بعل – بك .

---

[1] ـ النحو الوافي : ٢٢٧/٤ – ٢٣٠ . وانظر : ابن عقيل : ٢٢٩/٢

وعليه فالألفاظ موضع التفنيد : سعيد ، يورك ، ستان ، ويه ، موت ، بك ، لكونها المعنية بالإعراب . وبإمعان النظر في هذه الألفاظ فمنها ما يستساغ جره بالكسرة دون أدنى عبء صوتي ، ومنها ما يقبل مناسبة الجر بالفتحة ، لكونها الأسهل في موضوعها .

فكلمات : سعيد وموت وأمثالهما من الألفاظ المعربة التي يسهل صوتيا جرها بالكسرة .

على حين الكلمات : يورك ، ستان ، ويه ، بك ، ربما كان جرها بالفتحة أنسب وأخف .

وعليه فإنه ربما كان لامتزاج الجزأين من العلة في مناسبة الجر بالفتحة ما لا يخفى ، فالكلمة الأولى بورسعيد مقاطعها كما يلي : بور + س + عي + د

فإذا استسيغ جر جزئها الثاني (سعيد) بالكسرة ، فما الذي أحدثه الجزء الأول (بور) من صعوبة جرها بالكسرة ؟

المعتاد أن أقصى اللسان يرتفع أقصى ما يمكن إلى سقف الحنك عند النطق بالواو ، مع الأخذ في الاعتبار أن إسكان الراء من (بور) يعني انعدام حركة اللسان ، ثم يستوي في قاع الفم مع إصدار المقطع الثاني (س) ثم تصعد مقدمته إلى وسط الحنك مع إصدار المقطع الثالث (عي).

وأخيرا فإما أن تظل مقدمته صوب وسط الحنك الأعلى مع جره بالكسرة ، وفيه ما فيه من الثقل والصعوبة ، وإما أن يعود اللسان إلى حالة استوائه في قاع الفم ، كما هو الحال عند نطق المقطع الثاني (س) وهو الأنسب والأخف .

تجدر الإشارة إلى إطراد الحكم بصعوبة توالي الأمثال المكسورة مقارنة بالخفة الواقعة عند توالي الأمثال المفتوحة ، وذلك لسهولة استمرار بقاء اللسان مستويا في قاع الفم عند النطق بالفتحة ، وعلى غير المستساغ استمراره مصعدا نحو وسط الحنك الأعلى عند النطق بالكسرة.

وهذا يعني أن الدور المنوط بالمقطع الأول (بور) والذي يمثل الجزء الأول من الكلمة إنما هو إضفاء قدر من الصعوبة عند نطق الكلمة ، بما يتطلبه من ارتفاع أقصى اللسان إلى أقصى الحنك ، ومع إصدار أول مقطع من مقاطع الكلمة ، الأمر الذي يعكس قدرا من الراحة والخفة مع إصدار المقطع الثاني (س) والذي يستقر فيه اللسان مستويا في قاع الفم ، ثم عودة إلى الثقل والصعوبة بارتفاع طرف اللسان إلى وسط الحنك مع إصدار المقطع الثالث (عي) وأخيرا عودة اللسان إلى ما كان عليه في المقطع الثاني ، أعني استواءه في قاع الفم مع جر الدال بالفتحة ، وكأنه نوع من التناسب أو التناوب بين الثقل والخفة .

فالمقطعان الأول والثالث يمثلان جانب الثقل في نطقهما ، لارتفاع اللسان مؤخرة ثم طرفا نحو الحنك الأعلى ، على حين يمثل المقطعان الثاني والأخير جانب الخفة ، لاستوائه في قاع الفم.

أما الكلمة الثانية (موت) فإن جرها بالفتحة هو الأسهل والأنسب ، للتناسب الذي دب في مقاطع هذه الكلمة بين حركات الكسرة وحركات الفتحة ، الأمر الذي يناسب جرها بالفتحة . فبعد تقطيع الكلمة صوتيا – وعلى هذا النحو : (حضن + ر + مو + ت) – يتضح أولا خلوها تماما من حركة الكسرة ، وهذه ظاهرة مطردة في معظم وجوه الممنوع من الصرف .

كما آل بنا هذا التقطيع إلى لون من ألوان التناسب المقطعي ، فمقاطع الكلمة الأولى (حضنر) تشبه تماما مقاطع الكلمة الثانية (موت) عددا وحركات ، وذلك في حالة جر الكلمة الثانية بالفتحة . فمقاطع الكلمة الأولى اثنان ، الأول منهما طويل مغلق (حضن) والثاني قصير مفتوح (ر) . ومقاطع الكلمة الثانية اثنان أيضا ، الأول منهما طويل مغلق (مو) والثاني قصير مفتوح (ت) فهنا تجانس الجزءان في كل شيء ، في عدد المقاطع ، وفي أنواعها ، وفي حركاتها ، بما يحقق القول ، ويرجح تناسب الجر بالفتحة .

أما كلمة (نيويورك) فالحركة الغالبة عليها إنما هي الضمة ، مع خلوها تماما من حركة الكسرة ، يشهد بذلك تقطيع الكلمة : ن + يو + يورْ + ك

النسيج الذي يسهل معه جرها بالفتحة ، لأنها الموضع الأنسب الذي يأوي إليه طرف اللسان قبل أن يصعد إلى وسط الحنك الأعلى مع جر الكلمة بالكسرة . فأقصاه قد ارتفع إلى سقف الحنك مع الضمة القصيرة ثم الطويلة ، كما هو الحال في المقاطع الثلاثة الأولى ، ثم جاء سكون الراء لتنعدم معه حركة اللسان ، وعندئذ فالأنسب – وبعد تصعيد مؤخرة اللسان إلى أقصى الحنك على مدى المقاطع الثلاثة الأولى – أن يستوي في قاع الفم مع الجر بالفتحة ، بدلا من ارتفاع مقدمته مرة أخرى – بعد تصعد مؤخرته – إلى سقف الحنك ، مع الجر بالكسرة .

وكذلك سائر الكلمات : ستان ، ويه ، بك ، فمناسبة الجر بالفتحة فيها أظهر من غيرها .

ودونك كلمة (ستان) محركة السين ، أو مسبوقة بالراء (رستان) فالكلمة بجزئيها تتمتع في معظم مقاطعها بالفتحة القصيرة والفتحة الطويلة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فهي تخلو تماما من الكسرة بنوعيها : القصيرة والطويلة ، فليس هناك أدنى

مفاصلة في القول بمناسبة الجر بالفتحة ، حتى مع عدم الاعتداد بما قبل المقطع المغلق (س) فإن المقطعين بعده (تا + ن) أحدهما – وهو الأول – مشفوع بفتحة طويلة ، يناسبها أن يكون المقطع اللاحق بها والأخير مجرورا بالفتحة ، للتجانس بين الحركتين ، فإحداهما بعض الأخرى ، ولسهولة توالي الأمثال المفتوحة ، ولصعوبة انتقال اللسان من وضع الاستواء في قاع الفم إلى ارتفاع مقدمته إلى وسط الحنك الأعلى . زد على ذلك أن المقاطع القصيرة المفتوحة والسابقة على المقطع المغلق (س) قد جاءت كلها متلوة بالفتحة القصيرة (ط + ب + س) بما يخفف ويسهل من جر الكلمة بالفتحة نيابة عن الكسرة .

أما الجزء الثاني من كلمتي سيبويه وخالويه ، والمقصود به كلمة (وَيه) ففضلا عن أنه مسبوق بمقطع مشفوع بفتحة قصيرة في الكلمتين (ب ، ل) فقد جاء المقطع الطويل المغلق – وهو المقطع الأول من كلمة (وَيه) – بمثابة الفاصل بين مقطعين مشفوعين بفتحة قصيرة ، ليعود بعده اللسان إلى الاستواء في قاع الفم مع جر الكلمة بالفتحة .

أما كلمة (بعلبك) فقد أصابها التنسيق الذي أصاب كلمة (حضرموت) ، والتماثل الكامل بين شطري مقاطعها ، من حيث عدد المقاطع ، وأنواعها ، وحركاتها . فالمركب بعد تقطيعه ينقسم إلى قسمين : الأول منهما (بعل) والثاني (بك) يتحلل كل قسم منها إلى مقطعين اثنين ، الأول منهما طويل مغلق ، والثاني قصير مفتوح ، مع اتفاقهما اتفاقا مطلقا في نوع الحركات .

فالقسم الأول من المركب وهو كلمة بعل = بع + ل

والقسم الثاني من المركب وهو كلمة (بك) = بَك + ك

وهكذا ربما كان الإتباع – اتباع الثاني للأول – عاملا من عوامل توجيه دفة المقطع الثاني من القسم الثاني صوب الجر بالفتحة ، إتباعا للقسم الأول .

يلاحظ أيضا تشابه مطلق بين المركبين : حضرموت وبعلبك ، في عدد المقاطع وأنواعها وحركاتها ، الأمر الذي يمكن معه سحب حكم الجر بالفتحة على كل المركبات المزجية المماثلة .

فمقاطع المركب الأول = حض + ر + مَو + ت

ومقاطع المركب الثاني = بع + ل + بَك + ك

٢ـ العلم المختوم بألف ونون زائدتين : نحو : قحطان ، غطفان ، شعبان ، رمضان ، عمان ، رغدان . وهو نوع سبق استعراض نظيره، أعني : الممنوع من الصرف للوصفية مع زيادة اللف والنون . فكلاهما يشبه الآخر في عدد مقاطعه وما يكتنفها من حركات وسكنات ، الأمر الذي لا يمنع من حمل أحدهما على الآخر فيما يتعلق بالمسلك الصوتي داخل نسيج الكلمة .

٣ـ العلمية والتأنيث : وهنا يمنع الاسم من الصرف ، ومنعه إما واجب وإما جائز .

فالواجب يتحقق إن كان العلم مختوما بتاء التأنيث ، لا فرق بين أن يكون العلم علما لمذكر كطلحة وحمزة . أو علما لمؤنث ، كفاطمة وعبلة . ولا بين الثلاثي كهبة وعظة ، وغير الثلاثي كطلحة وفاطمة . كما يمنع العلم وجوبا إن كان غير مختوم بتاء التأنيث ، لكنه علم لمؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثة ، نحو : زينب وسعاد .

ومن صور الوجوب أيضا أن يكون العلم غير مختوم بتاء التأنيث ، ولكنه علم لمؤنث ثلاثي محرك الوسط ، نحو : قمر وأمل .

ومنها أن يكون غير مختوم بها ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم لمؤنث ثلاثي أعجمي ، نحو : دام وجور وسيب .

ومنها أن يكون ثلاثيا مخالفا لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه منقول عن أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث ، نحو : سعد وصخر وقيس .

أما الجائز فيتحقق عندما يكون العلم الذي للمؤنث ثلاثيا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من مذكر ، نحو : هند ، ومي ، ودعد .

أو يكون العلم المؤنث ثنائي الحروف ، مثل : يد ، علم لفتاة .

خلاصة القول أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف في جميع حالاته ، إلا أن يكون حرفين ، أو يكون ثلاثيا ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من المذكر للمؤنث [1] . فلو نظرنا إلى مقاطع هذه الأعلام : طلحة وحمزة وفاطمة وعبلة وهبة وثبة وقلة فسنجدها كالتالي :

طلحة = طل + ح + ة	قلة = ق + ل + ة
حمزة = حم + ز + ة	زينب = زي + ن + ب
فاطمة = فا + ط + م + ة	سعاد = س + عا + د

[1] ـ النحو الوافي : ٢٣٦/٤ – ٢٣٨ . وانظر : شرح ابن عقيل : ٢٣١/٢ .

عبلة = عب + ل + ة　　قمر = ق + م + ر

هبة = هـ + ب + ة　　أمل = أ + م + ل

وقد عكست مقاطعها حقيقتين :

الحقيقة الأولى : اشتراكها جميعا في نوع الحركة القصيرة التي تتلو الساكن في المقطع قبل الأخير ، وهي الفتحة القصيرة ، وقد أشرنا من قبل إلى سهولة توالي حركات الفتحة ، وعلى غير المعهود في توالي حركات الكسرة.

كما دلت مقاطع الكلمة على عدم الاعتداد بحركة المقطع السابق للمقطع قبل الأخير ، وأنها فقيرة التأثير في توجيه دفة حركة المقطع الأخير ، مقارنة بحركة المقطع قبل الأخير ، ومدى أثرها في توجيه دفة الحركة الأخيرة نحو السكون أو الفتحة . ولذا فقد تحلى هذا المقطع بالحركات المتنوعة القصيرة والطويلة ، بين الكسرة (ط ، هـ) والضمة (ق ، س) والفتحة

(ق ، أ) وهكذا ، بما يقلص دور هذا المقطع أو دور حركته في توجيه دفة الحركة الأخيرة . كما يعكس أثر المقطع قبل الأخير في توجيه دفة حركة المقطع الأخير ، وتسهيل مهمة الجر بالفتحة ، بموجب هذه المجاورة بين حركتي المقطعين الأخيرين .

ومما يدعم هذا التأويل أن النحاة قد أوجبوا المنع في حالة الأعلام المؤنثة الثلاثية محركة الوسط ، وحركة الوسط – كما مر بنا في (قمر ، أمل) – هي الفتحة القصيرة ، ودورها في تسهيل مهمة الجر بالفتحة ، وهذا يعني أن كلمات هذا الباب لو جاءت ساكنة الوسط لصرفت ، لأن السكون قد يسهل من مهمة الجر بالكسرة ، وبخاصة إذا سبق المقطع الأخير مباشرة .

وساكن الوسط لم يوجب النحاة منعه إلا في حالتين : أن يكون علما أعجميا ، نحو : (دام ، جور ، سيب) أو منقولا من أصله المذكور الذي اشتهر به ، نحو : (سعد ، صخر ، قيس) الأمر الذي يرجح كون علة المنع صرفية لا صوتية . وقد يواكبه أيضا العامل الصوتي ، فبعد تقطيع هذه الكلمات :

القسم الأول	القسم الثاني
دام = دا + م	سعد = سع + د
جور = جو + ر	صخر = صخ + ر
سيب = سي + ب	قيس = قي + س

يتضح أنها تنطوي كلها على مقطعين اثنين ، وعلى غير الحادث في الأعلام المؤنثة محركة الوسط (قمر ، تحف ، أمل) والتي تتكون من ثلاثة مقاطع ، بما يدرأ شبهة التشابه بين الطائفتين ، ومن ثم درأ إلزام صرف هذه الكلمات (دام ، جور ، سيب ، سعد ، صخر ، قيس) لأنها جاءت ساكنة الوسط . ومع أنها جاءت ساكنة الوسط غير أنها قد منعت من الصرف كتلك الأعلام محركة الوسط (قمر ، تحف ، أمل) لكونها تتكون من مقطعين اثنين لا ثلاثة ، كالتي تنطوي عليها كلمات : قمر ، تحف ، أمل.

هذه واحدة ، والثانية فإن أعلام القسم الأول (دام ، جور ، سيب) يناسبها الجر بالفتحة ، لأنها تتكون من مقطعين : الأول منهما متلو دائما بحركة طويلة ، هي في الكلمة الأولى ألف ، من جنسها الفتحة القصيرة . وفي الكلمة الثانية واو ، والتي يرتفع معها أقصى اللسان نحو سقف الحنك ، وعندئذ فالأسهل والأخف أن يعود بعدها طرف اللسان إلى الاستواء في قاع الفم مع الفتحة بدلا من ارتفاع مقدمته إلى سقف الحنك مع الكسرة .

أما في الكلمة الثالثة (سيب) وأمثالها فقد أشرنا من قبل إلى صعوبة توالي حركات الكسرة متبوعة بتوالي حركات الفتحة ، كما هو الحال تماما في المقطعين الأخيرين من صيغة منتهى الجموع (مفاعل ، مفاعيل) حين أشرنا إلى صعوبة جر الوزنين بالكسرة ، لصعوبة توالي حركات الكسرة ، في مقابل خفة جر المقطع الثاني من المقطعين الأخيرين بالفتحة .

أما أعلام القسم الثاني (سعد ، صخر ، قيس) فإنها تتكون من مقطعين : الأول منهما طويل مغلق ، والثاني – بعد الساكن – يناسبه أن يكون مجرورا بالفتحة . وعلى الرغم مما سبقت الإشارة إليه من أن الصامت الساكن قد يقلل من تأثير ما قبله في ما بعده غير أنه هنا ربما لم يقلل من هذا التأثير ، لكون الكلمة تتكون من مقطعين اثنين وحسب وفرارا من التكلف في التأويل فقد يسهل أيضا جر هذه الكلمات بالكسرة ، لكونها تتكون – بعد المقطع الطويل المغلق – من مقطع واحد يسهل جره بالكسرة .

وبنفس العلة فقد جاز صرف هذه الأعلام الثلاثية ، ساكنة الوسط ، غير الأعجمية ، وغير المنقولة عن المذكر ، نحو : هند ، ودعد ، فهما وأمثالهما من الكلمات ذوات المقطعين (هن + د) و (دع + د) المقطع الأول طويل مغلق ينتهي بصامت ، ثم مقطع قصير مفتوح ، يناسبه الجر بالكسرة أو بالفتحة.

هذا، وقد أشار ابن جنى إلى أن النحاة أجروا الحركة مجرى الحرف فأجازوا صرف هند – اسم امرأة معرفة – فإذا تحرك الأوسط منعوه من الصرف معرفة البتة، وذلك نحو: قدم، فصارت الحركة في منع الصرف بمنزلة الياء في (زينب) والألف في (عناق) ونحوهما في منع الصرف[1].

وكأن الحركة هنا زادت المقاطع مقطعا، فهند مقطعان (هن + د) على حين (قدم) ثلاثة مقاطع

(ق + د + م) فالحركة هنا أخذت بيد المقاطع من مقطعين إلى ثلاثة.

وتأويل ذلك صوتيا أن المقطع الأول من هند مقطع طويل مغلق ينتهي بصامت، تنعدم معه حركة اللسان بعد أن كان طرفه مرتفعا نحو الحنك الأعلى، ثم انعدمت الحركة مع الصامت – وهو النون – ثم العودة إلى الارتفاع مرة أخرى مع المقطع الثاني المكون من الصامت المشفوع بكسرة قصيرة، باعتبارها عودة إلى وضع ما قبل النون الساكنة. فربما شعر جهاز النطق معها بشيء من الخفة، لاسيما وجر هذه بالكسرة لا يتحقق معه انتقال اللسان من وضع أخف إلى وضع أثقل، بل من وضع عدم الحركة مع السكون إلى ارتفاع مقدمته مع المقطع الأخير، بل وفيه استئناف لوضعه قبل النون الساكنة.

أما (قدم) فقد أشبهت زينب وعناق، من حيث عدد المقاطع، وما تؤول إليه من مناسبة الجر بالفتحة، وعلى هذا النحو:

قدم = ق + د + م

زينب = زي + ن + ب

عناق = ع + نا + ق

فالكلمات الثلاث تتكون كل منها من ثلاثة مقاطع، يتشابه منها تشابها مطلقا المقطعان الثاني والثالث من كل كلمة، مع اختلاف المقطع الأول في كلمة قدم عنه في كلمتي زينب وعناق. فالمقطع الأول من كلمة (قدم) مشفوع بفتحة قصيرة، تزيد من انسجام المقاطع الثلاثة في حركاتها القصيرة، فبقاء اللسان مستويا في قاع الفم مع انفراج الشفتين تماما من أخف الأوضاع التي يألفها جهاز النطق، وأسهل ما يكون في موضعه من حيث اختزال الجهد.

---

[1] - سر صناعة الإعراب: ٣٦/١. وانظر أصوات اللغة العربية: د.عبد الغفار هلال ص٩٧

وكذلك في الكلمتين التاليتين ، مع الأخذ في الاعتبار أن المقطع قبل الأخير في كلمة تتكون من ثلاثة مقاطع فقط هو المقطع ذو الأثر البين والفعال في توجيه دفة المقطع الأخير ، لأن بقاء اللسان مستويا في قاع الفم مع المقطعين الثاني والثالث (الأخير) أسهل في انتقاله من استواء طرفه في قاع الفم إلى ارتفاعه وتصعده نحو الحنك الأعلى مع جر المقطع الأخير بالكسرة .

إذن فتحريك الأوسط من كلمة قدم أنزل الحركة هنا منزلة الياء من زينب والألف من عناق ، وتفسيره - كما أرى - أن هذه الحركة في قدم ، أو الياء في زينب ، أو الألف في عناق ، قد خلقت مقطعا جديدا سابقا على المقطع الأخير ، وهو مشفوع بفتحة قصيرة أو طويلة في كل الأحوال ، ساهمت في توجيه دفة الكلمة نحو الجر بالفتحة ، مجانسة للحركة السابقة عليها ، كما في قدم وزينب ، أو بعضها ، كما في عناق .

الحقيقة الثانية : أن الدراسة ربما كشفت عن قدر من التشابه بين بعض الوجوه الممنوعة من الصرف في مسلكها الصوتي ، وقد تمثل هذا التشابه في عدد المقاطع ، وأنواعها ، وأنواع الحركات التي تكتنف هذه المقاطع ، مع اختلاف طفيف يتعلق بكمية الحركة ، مع الاتفاق في نوع الحركة ، وهذا يعكس قانونا خفيا تسلكه هذه الأوزان في طيات مقاطعها ، يؤول بها في معظم الأحيان إلى تسهيل مهمة الجر بالفتحة .

ودونك مثلا :

ألف التأنيث الممدودة - صحراء - صح + (+ ء

الصفة المزيدة بالألف والنون - عطشان - عط + ش + ن

العلم المزيد بالألف والنون - شعبان - شع + با + ن

الصفة ووزن الفعل - أفعل - أف + ع + ل

الصفة مع العدل - مفعل - مف + ع + ل

ومن وجوه العلمية والتأنيث :

العلم المذكر - طلحة - طل + ح + ة

العلم المؤنث - عبلة - عب + ل + ة

وهناك العلم المؤنث الغير مختوم بتاء التأنيث ، نحو :

زينب - زي + ن + ب

سعاد - س + عا + د

وربما يقودنا هذا التفنيد إلى تصنيف ينتظم كل وجوه الممنوع من الصرف ، باعتبار علل خفية ، وأسباب صوتية معينة ، تنتظم كل مجموعة على حدة ، وعلى هذا النحو المشار إليه ، والذي يتحلى بصفات أساسية ثلاث :

الصفة الأولى : تتعلق بعدد المقاطع ، فالغالب على مقاطع هذه الأوزان أنها ثلاثة مقاطع .

الصفة الثانية : كون المقطع الأول منها – غالبا – طويلا مغلقا.

الصفة الثالثة : كون المقطع الثاني منها – غالبا – قصيرا مفتوحا ، إلا الصفة ، أو العلم المزيد بالألف والنون ، فالمقطع الثالث في كل منهما قصير مفتوح.

٤العلمية والعجمة : يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة ، على أن يكون الاسم علما في اللسان الأعجمي ، زائدا على ثلاثة أحرف ، كإبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب . فإن لم يكن الأعجمي علما في لسان العجم ، بل في لسان العرب ، أو كان نكرة فيهما ، كلجام مثلا ، صرفته [١] .

فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم في أصله الأعجمي ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعملوه أول استعماله عندهم علما ، فإنه يمنع من الصرف ، نحو : بَدار ، اسم جنس لتاجر المعادن ، كلمة فارسية . وقالون ، اسم جنس للشيء الجيد ، كلمة رومية . فالكلمتان في اللغة الأجنبية اسما جنس وليستا علمين ، وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما ، ولهذا امتنع في الغالب صرفهما [٢] . وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علما ، وإنما نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علما بعد ذلك لم يمنع من الصرف ، نحو : ديباج ، ولجام ، وفيروز . فكل منها في اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف ، وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقيا ، بعد أن يصير علما [٣] . وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي على ثلاثة أحرف ، فإنه لا يمنع من الصرف ، سواء أكان متحرك الوسط ، كشتر ، أم ساكن الوسط ، كنوح ولوط [٤] .

---

١ ـ شرح ابن عقيل : ٣٣٢/٢. وانظر النحو الوافي : ٢٤٢/٤ـ ٢٤٦.

٢ ـ النحو الوافي : ٢٤٢/٤.

٣ ـ نفسه : ٢٤٢/٤ – ٢٤٣.

٤ ـ شرح ابن عقيل : ٣٣٢/٢ ، النحو الوافي : ٢٤٤/٤.

أما إبراهيم وإسماعيل ومن على شاكلتهما صوتيا من أسماء الأنبياء والملائكة، فحكمها حكم (مفاعيل) من صيغ منتهى الجموع، من حيث عدد المقاطع وأشكالها، وأنواع الحركات القصيرة والطويلة، وعلى هذا النحو:

مفاعيل = م + فا + عي + ل

إبراهيم = إب + را + هي + م

إسماعيل = إس + ما + عي + ل

إسرائيل = إس + را + ئي + ل

جبرائيل = جب + را + ئي + ل

ميكائيل = مي + كا + ئي + ل

إسرافيل = إس + را + في + ل

فالمقاطع – كما ترى – أربعة في كل، تتفق جميعها اتفاقا مطلقا في المقاطع الثلاثة الأخيرة. فالأول منها مشفوع بفتحة طويلة، والثاني مشفوع بكسرة طويلة، والثالث منها – وهو الأخير – مشفوع بفتحة قصيرة. وتأتي مناسبة الفتحة هنا – كعلامة للجر بدلا من الكسرة – من أن المقطع قبل الأخير في كل هذه الكلمات قد جاء متلوا بكسرة طويلة. وهذا المقطع قد سبق بمقطع مشفوع بفتحة طويلة، تهبط معها مقدمة اللسان إلى أقصى ما يمكن، وتستقر في قاع الفم، مع انفراج تام للشفتين. ثم يأتي المقطع قبل الأخير المتلو بكسرة طويلة، يرتفع معها أول اللسان إلى الحنك الأعلى أقصى ما يمكن من الارتفاع، مع كسر الشفتين. ثم يأتي المقطع الأخير – وهو موضع المناسبة – وعنده يشعر جهاز النطق بخفة وراحة عند عودة اللسان إلى قاع الفم، واستقراره مع الفتحة القصيرة، بدلا من استمرار ارتفاعه وصعوده إلى الحنك الأعلى مع الكسرة القصيرة.

يتبقى من أسماء الملائكة مالك ومنكر ونكير، وهذه الثلاثة مصروفة، لغياب العجمة، ولاستساغة الكسرة صوتيا. وجاء منع رضوان من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ومثله سليمان.

وبنفس العلة صرفت أسماء : محمد وصالح وشعيب ، فهي أسماء عربية ، على حين جاء صرف نوح وهود ولوط لخفتها ، وعلى الرغم من أن عجمتها [1] . وباستعراض مقاطع الأسماء الثلاثة الأخيرة نجدها كما يلي :

نوح = نو + ح

هود = هو + د

لوط = لو + ط

فمقاطعها اثنان ، ومن ثم استسيغ تنوينها ، كما استسيغ جرها بالكسرة .

وتأتي العلة من منع صرف إبليس مع جملة من أسماء الأنبياء ، كإدريس وعيسى وموسى وإسحاق و إلياس وأيوب وداود وهارون ، على نحو قد يتضح بعد تقطيع هذه الأسماء صوتيا ، وكما يلي :

إبليس = إب + لي + س

إدريس = إد + ري + س

عيسى = عي + س

موسى = مو + س

إسحاق = إس + حا + ق

إلياس = إل + يا + س

أيوب = أي + يو + ب

داود = دا + وو + د

هارون = ها + رو + ن

فالأسماء الثمانية تتفق جميعها في كون مقطعها قبل الأخير طويلا مفتوحا ، وهو نفس المقطع في الأسماء التي سبقت الإشارة إليها (إسماعيل ... مكائيل) والحركة الطويلة التي ينتظمها هذا المقطع في كل هذه الأسماء الثمانية إنما هي الفتحة الطويلة ، أو الكسرة الطويلة ، أو الضمة الطويلة . هذا وقد مرت الإشارة إلى صعوبة توالي حركات الكسرة ، كما في (عيل) من مفاعيل ، ومن ثم كانت المناسبة بجر كل من إدريس وابليس بالفتحة نيابة عن الكسرة .

---

[1] ـ الكتاب : سيبويه : ٢٣٥/٣.

أما أيوب ويعقوب وداود وهارون فقد شابهت في مقاطعها مقاطع إبليس وإدريس، سوى أن الحركة الطويلة في المقطع قبل الأخير من إبليس وإدريس إنما هي الكسرة الطويلة، على حين هي في هارون وداود الضمة الطويلة. والضمة الطويلة – كما مر بنا – تكون مصحوبة بارتفاع أقصى اللسان إلى سقف الحنك، الأمر الذي يصعب معه الانتقال إلى الكسرة القصيرة، والتي يرتفع معها طرف اللسان إلى وسط الحنك. فكان الإبقاء على هذه المقدمة مستوية في قاع الفم هو الأنسب والأسهل، ولعله سر مناسبة الفتحة.

أما إسحاق و إلياس فمناسبة الفتحة في حقهما أعظم، لكونها مسبوقة بفتحة طويلة، وقد سبقت الإشارة إلى سهولة توالي حركات الفتحة، وعلى غير المعهود في توالي حركات الكسرة.

أما موسى وعيسى و يحيى فقد اقتضت طبيعة الكلمات البنائية الجر بالفتحة.

أما زكرياء فقد منع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، وقد سبق استعراض هذا القسم من أقسام الممنوع من الصرف.

يتبقى من أسماء الأنبياء يوسف ويونس، وقد جاءت مقاطعهما كما يلي:

يوسف = يو + سْ + ف

يونس = يو + نْ + س

وكما يبدو فالانتقال من الضمة القصيرة إلى الفتحة القصيرة أخف على اللسان من الانتقال إلى الكسرة القصيرة. مع الأخذ في الاعتبار أن المقطع الثاني المشمول بالضمة القصيرة قد سبق بضمة طويلة، وهذا يعني استغراق أقصى اللسان في الارتفاع نحو الحنك الأعلى، الوضع الذي يصعب معه ارتفاع مقدمة اللسان نحو الحنك الأعلى، وذلك عند الجر بالكسرة فكانت الفتحة.

بقيت الإشارة إلى علة صرف الأسماء التي فقدت أحد الشرطين التاليين: بأن كان الاسم غير علم في أصله الأعجمي، ثم نقله العرب إلى لغتهم، فلم يستعملوه أول استعماله عندهم علما، بل نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر، ثم جعلوه علما بعد ذلك، لم يمنع من الصرف، مثل: ديباج ولجام وفيروز، فكل منها اسم جنس يدل على المعنى المعروف، ثم نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك في أول الأمر، فيظل حكم العرف باقيا فيه، بعد أن يصير علما [1].

[1] ـ النحو الوافي: ٢٤٢/٤ – ٢٤٣.

وباستعراض هذه الأسماء الثلاثة نجد مقاطعها كما يلي :

ديباج = دي + با + ج

لجام = ل + جا + م

فيروز = في + رو + ز

وقد تقرر صوتيا جرها بالكسرة ، وتعينت خفته لسببين :

الأول : أن المقطع الأول في هذه الكلمات الثلاثة متلو بكسرة ، إما قصيرة ، نحو : (ل) ، وإما طويلة ، نحو : (دي ، مي) وهذا يسهل إلى حد بعيد عودة طرف اللسان إلى الارتفاع نحو سقف الحنك مرة أخرى مع المقطع الثالث مرورا بالمقطع الثاني ، والذي تستقر فيه مقدمة اللسان في قاع الفم . ولذلك فقد رصد البحث سهولة عودة اللسان من المقطع الثاني المشفوع بفتحة طويلة إلى المقطع الرابع المشفوع بفتحة قصيرة ، مرورا بالمقطع الثالث المشفوع بكسرة طويلة ، وذلك في كلمات : إسرائيل ، وميكائيل ، وإبراهيم ، وإسماعيل .

الثاني : سهولة انتقال اللسان من وضع الاستواء في قاع الفم مع الفتحة القصيرة أو الطويلة إلى الارتفاع نحو وسط الحنك مع الكسرة القصيرة ، ما تزامن هذا الارتفاع مع المقطع الأخير.

كذلك يتحقق الصرف إذا فقد الاسم الشرط الثاني ، بأن كان العلم الأعجمي على ثلاثة أحرف ، سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط ، مثل : نوح ، وشتر .

أما نوح فقد سبق الحديث عنه هو وأمثاله ، كهود ولوط ، وأن عدد المقاطع – وكون أولها طويلا مفتوحا – ربما سهل من مهمة الجر بالكسرة . بل تترجح المناسبة أيضا – مناسبة الجر بالفتحة بمشابهة مقاطع هذه الأسماء : نوح ، لوط ، هود – للمقطعين الأخيرين من مقاطع هذه الكلمات ، التي أشار البحث إلى صرفها ، وهي كلمات : ديباج ولجام وفيروز ، وعلى نحو يتضح بعد مقارنتها :

ديباج = دي + با + ج

لجام = ل + جا + م

فيروز = في + رو + ز

نوح = ـ + نو + ح

هود = ـ + هو + د

لوط = ـ + لو + ط

وهكذا فقد اشتركت هذه الأسماء الستة في خلو مقطعها قبل الأخير من كسرة قصيرة أو طويلة ، غير أنها وفي الأسماء الثلاثة الأولى قد سبق مقطعها هذا بكسرة طويلة ، الأمر الذي يستساغ معه جرها بالكسرة .أما الأسماء الثلاثة الأخرى فقد وقفت مقاطعها عند مقطعين اثنين ، الأول منهما متلو بضمة طويلة ، يصعد معها أقصى اللسان إلى أقصى الحنك ، ثم يأتي المقطع الثاني والأخير متلوا بالكسرة القصيرة ، التي يرتفع معها طرف اللسان إلى وسط الحنك ، فربما سهل الانتقال بين هذين الوضعين ، لتجانس حركة اللسان بصعود أقصاه ثم مقدمته نحو سقف الحنك ، ومن ثم تعيين الجر بالكسرة .

أما شتر العلم الأعجمي الثلاثي متحرك الوسط فقد تعين صرفه ، ومن ثم جره بالكسرة ، لأنه يتكون من ثلاثة مقاطع (ش + ت + ر) الأول والثاني منها متلوان بفتحة قصيرة ، يستساغ معها الجر بالكسرة ، لاسيما وحركة الكسرة هي آخر حركات الكلمة . كما يستساغ معها الجر بالفتحة ، انطلاقا مما سبقت الإشارة إليه مرارا ، من أن توالي حركات الفتحة لا يشكل عائقا ، أو ثقلا ، للجهاز الصوتي ، لاستواء اللسان معها في قاع الفم ، ومن ثم خفة توالي حركات الفتحة . بل ربما كان جره بالفتحة أخف نطقا من الجر بالكسرة ، لما سبق ذكره من خفة توالي حركات الفتحة مقارنة بالكسرة ، ولعل هذا يفسر ما أشار إليه بعض النحاة من جواز صرف ساكن الوسط ، وجواز منعه ، وأن متحرك الوسط واجب المنع من الصرف [1] .

٥ـ العلمية مع وزن الفعل : يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما على وزن يخص الفعل ، أو يغلب عليه . والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا ندورا ، نحو : فعُل وفعِل ، فلو سميت رجلا بضرب أو كلم منعته من الصرف . والمراد بما يغلب فيه أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيرا ، كإثمد و إصبع ، فإن هاتين الصيغتين تكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي . أو يكون فيه زيادة تدل على معنى الفعل ولا تدل على معنى الاسم ، كأحمد ويزيد . فإن كلا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل – وهو التكلم والغيبة – ولا يدل على معنى في الاسم ، فهذا الوزن غالب في الفعل ، فهو أولى به .

---

[1] ـ انظر : النحو الوافي : ٢٤٤/٤.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف، مثل ضرب، لأنه يوجد في الاسم كحجر [1].

وعليه فالأوزان الخاصة بالمضارع أو بالأمر دون فاعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثي، نحو: يدحرج، ينطلق، يستخرج، والأمر منها: دحرج، انطلق، استخرج، فإنه ليس خاصا بالفعل، ولا غالبا فيه، نحو: قاوم، قاتل، عارض، فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن، نحو: راكب، فاضل، صاحب، ... [2]

وباستعراض الأسماء التي انتظمها شرح ابن عقيل نجدها كما يلي:

فعْل، فعل، إثمد، إصبع، أحمد، يزيد.

أما (فعْل) فقد جاءت مقاطعها كما يلي فع + ع + ل

فالمقطع الأول مغلق ينتهي بصامت (ع) يليه المقطع الثاني، وهو قصير مفتوح، يبدأ بصامت، وينتهي بفتحة قصيرة. ثم يأتي المقطع الثالث، والذي يناسبه الجر بالفتحة، لأنها أخف على اللسان من الكسرة، لاسيما وقد خلت المقاطع كلها من حركة الكسرة، فالتجانس يقتضي الفتحة لا الكسرة.أما (فعل) فإنه يثقل على جهاز النطق إصدار المقطعين الثاني والثالث متلوين بكسرة قصيرة، لصعوبة توالي حركات الكسرة، والذي يرتفع معها طرف اللسان إلى سقف الحنك، وبخاصة بعد أن كان أقصاه مصعدا إلى أقصى الحنك الأعلى، بموجب الضمة القصيرة التي انتهى بها المقطع الأول، فكانت المناسبة في الجر بالفتحة.

ولعل ذلك يفسر صرف الوزن (ضرب) لسهولة الانتهاء بمقطع مجرور بالكسرة، بعد مقطعين متلوين بفتحة قصيرة.

وبنفس العلة منعت (إثمد) من الصرف، ومن ثم الجر بالكسرة، لصعوبة توالي حركات الكسرة (إث + م + د) بل وتتعين الصعوبة بدرجة أكبر إذا توالت حركات الكسرة مع انتهاء مقاطع الكلمة.

والفرق بين (إثمد) و (إصبع) أن المقطع قبل الأخير من كلمة (إصبع) متلو بفتحة قصيرة، قد تسهل من مهمة الجر بالكسرة، لتحقيق قدر من التنوع في الحركات بين الفتحة التي يحظى بها المقطع قبل الأخير، والكسرة التي يفترض أن يحظى بها المقطع الأخير.

---

[1] - شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٣.

[2] - النحو الوافي: ٤/٢٤٧ – ٢٤٨.

غير أن الإبقاء على مقدمة اللسان مستوية في قاع الفم مع الجر بالفتحة في المقطعين الثاني والثالث أخف وأيسر من انتقالها من قاع الفم مع المقطع الثاني إلى ارتقائها إلى وسط الحنك مع المقطع الثالث . ومع عدم الاعتداد بالمقطع الأول فلا فرق صوتيا بين إصبع وأحمد ، ودونك المقارنة:

أحمد = أح + م + د

إصبع = إص + ب + ع

أما (يزيد) فيشبه إلى حد كبير بمقاطعه الثلاثة : (ي + زي + د) المقاطع الثلاثة الأخيرة من صيغة منهى الجموع (مفاعيل = م + فا + عي + ل) غير أن المقطع الأول من كلمة يزيد مشفوع بفتحة قصيرة ، تقابلها فتحة طويلة ينتهي بها نظيره من صيغة منتهى الجموع ، وعلى نحو قد يتضح بعد عرض هذه المقارنة :

مفاعيل = م + فا + عي + ل

يزيد = ي + زي + د

وهذا يرجع إلى حد بعيد ما سبق أن أشرت إليه من تقلص دور المقاطع الأولى في توجيه دفة حركة المقطع الأخير .

٦ـ العلمية مع ألف الإلحاق المقصورة : ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة ، وهي ألف زائدة لازمة ، مقصورة أو ممدودة ، كان يلحقها العرب بآخر بعض الأسماء ، فيصير الاسم بها على وزن آخر ، بل يخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الأخر ، كالصرف وعدمه ، مثل : علقى – علم لبنت – وأرطى – علم لشجر ، فهذان اسمان صح منعهما من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ، التي جعلت الكلمتين على وزن (فعلى) المختومة بألف التأنيث المقصورة ، والتي يمتنع معها صرف الاسم [1] .

وهذا يؤكد أو يرجح ما سبق التلويح به من أصالة القول الرامي إلى علة صوتية داخلية ، يصير بها الاسم ممنوعا من الصرف . فهاهنا تنوعت العلتان ، فهذه ألف إلحاق ، والأولى ألف تأنيث . غير أن هذه الألف قد سوت بين الكلمتين في الوزن الذي يكفل توجيه دفة الكلمة نحو الجر بالفتحة ، وهو الأمر الذي سبق تفنيده مع ألف التأنيث المقصورة ،

[1] ـ النحو الوافي : ٢٥٣/٤. وانظر : شرح ابن عقيل : ٣٣٤/٢..

وكذلك الممدودة ، والذي لا مفر من تطبيقه هنا على هذه الألف ، لاشتراكهما في علة الوزن ، وهي الغاية التي يرمي البحث إلى تحقيقها .

٧ـ العلمية مع العدل : يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعدل ، وذلك في ثلاثة مواضع :

١ـ ما كان على (فَعَل) من ألفاظ التوكيد ، نحو : جمع وكتع .

٢ـ العلم المعدول إلى (فعل) كعمر و زفر .

٣ـ لفظ (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه [١] .

ومما أدرجه صاحب النحو الوافي في العلمية والعدل :

٤ـ ما كان علما لمؤنث على وزن (فَعَالِ) مثل : رقاش ، حذام ، قطام ، ...

٥ـ لفظة (أمس) بشروطها المعروفة [٢] . وإليك التفصيل :

١ـ أما ما كان على وزن (فعل) من ألفاظ التوكيد ، نحو : جمع وكتع وبصع وبتع ، فالقياس في هذه الجموع أنها على وزن (فعلاوات) أي : جمعاوات ، كتعاوات ، ... ومفرداتها : جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء ، فعدل الجمع عن فعلاوات إلى فعل ، فمنع من الصرف للعلمية والعدل.

٢ـ ما كان على وزن (فَعَل) أيضا ولكنه علم لمفرد مذكر ، نحو : عمر وزفر وثعل ومُضر ، فإنه يمنع من الصرف للعلمية والعدل ، إذ الأصل فيها : عامر وزافر وثاعل وماضر [٣] .

٣ـ لفظ (سحر) ـ وهو الثلث الأخير من الليل – يمنع من الصرف للعلمية والعدل ، على أن يستعمل كظرف زمان ، وأن يراد به سحر يوم بعينه مع تجريده من أل والإضافة [٤] .

والملاحظ أن ثمة تكلفا يلوح في تقرير صفة العدل إلى جوار العلمية ، وكأن النحاة قد صاروا إليها كرها ، لما سبق تقريره من ضرورة وجود علة ثانية إلى جوار العلمية .

يقول ابن عقيل : "فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، وذلك أنه معدول عن السحر ، لأنه معرفة" [٥] .

١ـ شرح ابن عقيل : ٢/٣٣٥ – ٣٣٦ ، أوضح المسالك : ٤/١١٤.

٢ـ النحو الوافي : ٤/٢٥٩ – ٢٦١..

٣ـ الكتاب : سيبويه : ٣/٢٢٣.

٤ـ النحو الوافي : ٤/٢٥٨.

٥ـ شرح ابن عقيل : ٤/٢٣٥ – ٢٣٦.

ولعل في إشارة عباس حسن – إلى أن ما كان علما على وزن فعل يمنع من الصرف سماعا – ما يدل على تندره بصفة العدل ، وأن السماع هو الأصل في تقرير هذه الحقيقة – أعني تقرير المنع من الصرف – وليس العدل . وقد صار إليه النحاة بموجب ما سبق تقريره من ضرورة أن تكون هناك صفة أخرى إلى جوار العلمية ، بل يؤكد هذه الحقيقة بقوله : " إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف ، فلجأ النحاة إلى ما يسمونه بالعدل "[1].

بل يعرض باقتصار النحاة على علتي العلمية والعدل سببا لمنع كلمة سحر من الصرف ، ويرى ضرورة أن تذكر علة السماع إلى جوار هاتين العلتين ، فيقول : "فكلمة سحر ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعا في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو التعليل الصحيح "[2].

إذن فكلما اقتربت الدراسة من نهايتها كلما ازداد الباحث ثقة ويقينا من أن علة المنع من الصرف أو الجر بالفتحة إنما هي في حقيقتها علة صوتية ، تفرع عليها ما تفرع من العلل الصرفية ، التي لجأ إليها النحاة كمسوغ صرفي للمنع من الجر بالكسرة .

٤ـ ما كان علما لمؤنث على وزن (فعال) نحو : رقاش وحذام وقطام ، فللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب أهل الحجاز ، وهو البناء على الكسر في الجميع ، سواء أكان (فعال) علما مؤنثا مختوما بالراء ، أم غير مختوم.

والثاني : مذهب القليل من تميم ، وهو إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل . إذ الأصل راقشة وحاذمة وقاطمة ، فعدل عن هذا الأصل إلى رقاش وحذام وقطام .

والثالث : مذهب الكثير من تميم يفرقون بين ما آخره راء وغيره ، فإن كان آخره راءا كوبار وظفار وشعار فمذهبهم كمذهب الحجازين في وجوب بنائه ، وإن لم يكن آخره راءا فمذهبهم كمذهب القليل منهم في إعرابه كإعراب غير المنصرف[3].

٥ـ أمس : وللعرب فيه مذهبان :

الأول : منعه من الصرف رفعا ونصبا وجرا ، وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون

---

[1] ـ النحو الوافي : ٢٥٧/٤. هامش.

[2] ـ النحو الوافي : ٢٥٨/٤.

[3] ـ أمالي ابن الحاجب : ٣٦٤/١ ، شرح ابن عقيل : ٣٦٦/٢ ، أوضح المسالك : ١١٥/٤ ، النحو الوافي : ٢٥٩/٤ – ٢٦٠.

علما مرادا به اليوم الذي قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خاليا من أل والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف.

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها ، ويبنيه في حالتي النصب والجر.

والثاني : بناؤه على الكسر في جميع استعمالاته ، إذا استوفى الشروط السالفة ، وهذه لغة الحجازيين [1] .

فأما ألفاظ التوكيد : جمع وكتع وبصع وبتع فمقاطع كل منها ثلاثة : ف + ع + ل والانتقال باللسان من ارتفاع أقصاه نحو سقف الحنك مع المقطع الأول ، إلى استوائه في قاع الفم مع احتفاظ أقصاه بانحراف قليل نحو أقصى الحنك مع المقطعين الثاني والثالث ، أسهل وأخف من ارتفاع أقصاه مع الضمة القصيرة ، ثم استواء مقدمته في قاع الفم مع الفتحة القصيرة ، ثم تصعد مقدمته نحو وسط الحنك الأعلى مع الكسرة القصيرة ، وعندئذ تعينت المناسبة بالجر بالفتحة.

وما يقال على ألفاظ التوكيد ينطبق على الأعلام المفردة التي هي على وزن (فعل) أيضا ، للتشابه في عدد المقاطع ، وأنواع صوائتها .

أما لفظ (سحر) فهو يشبه إلى حد كبير لفظ (فعل) بل يحظى هذا اللفظ بصائت المقطع الأول – وهو الفتحة القصيرة ، مقارنة بالضمة القصيرة في (فعل) والتي تزيد من مناسبة الجر بالفتحة ، لتجانس الحركات في المقاطع الثلاثة ، التي تتكون منها كلمة (سحر). إذ الإبقاء على طرف اللسان مستويا في قاع الفم على مدار المقاطع الثلاثة أخف من انتقاله إلى أقصى الحنك – وذلك في حالة الجر بالكسرة – بعد أن ظل مستويا في قاع الفم ، على مدى مقطعين متتاليين من مقاطع الكلمة الثلاثة ، وهما الأول والثاني .

أما (فعال) فالبناء على الكسر مذهب الحجازيين ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مذهب التميميين ، وعندئذ فمقاطعه الثلاثة :

ف + عا + ل

ومعها يسهل صوتيا جره بالفتحة – كما في سحر – من باب تجانس حركات الفتحة في المقاطع الثلاثة التي تتكون منها الكلمة . كما يسهل بناؤه على الكسر لسهولة

---

[1] ـ النحو الوافي : ٣٦١/٤ – ٣٦٢ . وانظر : أوضح المسالك : ١١٧/٤.

الانتقال باللسان من استواء مقدمته مع المقطعين الأول والثاني إلى ارتفاع مقدمته نحو الحنك الأعلى مع المقطع الأخير. وإن كان الإبقاء عليه مستويا في قاع الفم أسهل وأخف.

أما (أمس) فمذهب الحجازيين بناؤه على الكسر، ومذهب بعض التميميين منعه من الصرف، رفعا ونصبا وجرا. ومذهب أكثر التميميين بناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر.

وعليه فمقاطع الكلمة اثنان : أم + س.

ومعهما يسهل الجر بالفتحة، لأن المقطع الأول ينتهي بصامت، وهو صوت انعدام الحركة، أعني أن اللسان معها يكون مسلوب الحركة، وكأن الكلمة تتكون من مقطع واحد، وهو المقطع الثاني (س) والذي يسهل جره بالفتحة أو بالكسرة، لأن اللسان لا ينتقل مع هذا المقطع من وضع إلى آخر، وما قد يترتب على ذلك من صعوبة الانتقال إلى وضع أثقل، وإنما هو مقطع واحد يسهل معه استواء اللسان في قاع الفم، وهو الأسهل، كما يسهل معه ارتفاع مقدمته إلى وسط الحنك مع الجر بالكسرة، ومع آخر مقاطع الكلمة، يعود بعدها اللسان إلى وضع السهولة والاستخفاف.

بقيت الإشارة إلى أن الممنوع من الصرف إنما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، على ألا يكون مضافا ولا مقرونا بأل، أو ما ينوب عنها، مثل (أم) في بعض اللهجات العربية. وهذا يقودنا إلى ترجيح بعض الحقائق التي تتعلق بهذا التأويل الصوتي. فالشيء الذي لا مراء فيه أن إضافة الممنوع تخفف من جانب صعوبة الجر بالكسرة. وكذلك الاقتران بأل، أو ما يقوم مقامها، وهذا يرجح صحة ما استغرقته هذه الدراسة من وجوه تقطيع الكلمات تقطيعا صوتيا، وما استهدفته من دور العلة الصوتية في توجيه دفة المقطع الأخير نحو الفتحة أو الكسرة. فربما صارت بنا الإضافة من وراء زيادة عدد مقاطع الكلمة الممنوعة، وتنوعها – وهي نتيجة حتمية – إلى استساغة جر الممنوع بالكسرة، لأن دور المقاطع هنا لا يتوقف عند نهاية مقاطع الكلمة الممنوعة، بل يتعداه إلى مقاطع الكلمة التي تليها، أعني المضاف إليه. وهنا تخلق الإضافة قدرا من التجانس بين الكسرة التي يتحلى بها المقطع الأخير وما يليها من حركات.

وما يقال بشأن الإضافة وما تخلقه من فرصة تخفيف النطق بالكسرة يقال مثله عند اقتران الاسم الممنوع بأل، والتي تخفف من جانبها أيضا من صعوبة النطق بالكسرة.

كذلك وقد سوت هذه النظرية بين اقتران الاسم بأل وبين ما ينوب عنها ، كأم ، ما دام التأثير الصوتي في الحالتين واحدا . ولمزيد من التوضيح نقول : إن الوزن (أحكم) ممنوع من الصرف ، للوصفية ووزن الفعل ، وجاءت مقاطعة كما يلي : أح + ك + م

وقد مضى أن استواء اللسان في قاع الفم على مدى المقطعين الثاني والثالث أسهل صوتيا وأخف من ارتفاع طرف اللسان إلى وسط الحنك عند الجر بالفتحة مع المقطع الأخير . فإذا ما أضيف الاسم أو اقترن بأل ، أو ما يقوم مقامها كأم ، تبدل التأويل واختلف التعليل ، وعلى نحو ما جاء في قوله تعالى (بأحكم الحاكمين) (التين /٨) فمقاطعها : أح + ك + مل

وهنا قد يستسيغ جهاز الصوت جر الميم بالكسرة ، والتي معها يصعد طرف اللسان إلى وسط الحنك ، على أن يعود اللسان بعدها إلى مباشرة وضع عدم الحركة مع السكون. وكذلك (الأحكم) فمقاطعها كما يلي : أل + أح + ك + م فاللسان لا يجد أدنى مشقة على مدى المقاطع الثلاثة الأولى ، فالمقطعان : الأول والثاني كلاهما يتكون من صامت متلو بفتحة قصيرة ثم صامت ، ينعم معهما اللسان بغاية الاستقرار في قاع الفم ، ومثله تماما ما يقع مع المقطع الثالث ، وعندئذ فلا يثقل على جهاز النطق أن يأتي المقطع الأخير مشفوعا بكسرة قصيرة، تنتهي بعدها مقاطع الكلمة .

هذا ، وقد نقل الرضى على الكافية أن أصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء ، فجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، ثم تبعه الكسر – يعني في الحذف – بعد صيرورة الاسم غير منصرف . والدليل على ذلك أنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين ، لا بالأصالة . كما نقل رأيا آخر خلاصته أنه لما شابه الاسم الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف. ثم أقر الرضى الأول ، قائلا :

" والأول أقرب ، أعني أن الكسر سقط تبعا للتنوين "[1] .

والحقيقة أن معطيات هذه الدراسة ربما رجحت ما لم يرجحه الرضي ، لأن الممنوع من الصرف إنما يعدل فيه عن الكسرة إلى الفتحة ، ولا فرق بين الحركتين يتعلق بالتنوين سوى ثقل الكسرة مقارنة بالفتحة ، فكان العدول إليها عن الكسرة ، بقطع النظر عن التبعية للتنوين .

[1] - شرح الرضي على الكافية : ١٠٢/١.

الخاتمة

تعقبت هذه الدراسة مناسبة الفتحة لجر الممنوع من الصرف ، هل هي مناسبة صرفية وحسب ، أم صوتية ، تسلك في معظم أحوالها مسلكا صوتيا دقيقا ، يعتمد على عدد المقاطع التي تتكون منها الكلمة ، وعلى طبيعتها ، وعلى ما يحتف بها من حركات قصيرة وطويلة ، مع الاعتداد بأنواع هذه الحركات .

وقد صارت بنا هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات ، نوجزها فيما يلي :

١- أشارت الدراسة إلى استقلالية الجر بالفتحة كظاهرة تتعلق بالممنوع من الصرف ، بقطع النظر عن ارتباط هذه الظاهرة بسقوط التنوين.

٢- لاحظ البحث تقلد العربية لمبدأ الاستخفاف على كافة الوجوه الممكنة ، مع رصد العديد من مناسبات الاستخفاف.

٣- نبهت الدراسة على علاقة المشابهة بين النصب والجر ، الأمر الذي يسوغ حمل الجر في الممنوع من الصرف على الفتحة ، نيابة عن الكسرة .

٤- أشارت الدراسة إلى دور الصامت الذي يقفل به المقطع الأول من الأسماء المقصورة في درء دور الصائت السابق عليه في توجيه دفة الكلمة نحو الجر بالكسرة أو بالفتحة.

٥- لاحظت الدراسة سيادة حركة الفتحة في معظم مقاطع المقصور والممدود . كما كشفت عن دور المقاطع وما تنطوي عليه من حركات في توجيه دفة الاسم الممنوع – عند جره – إلى الفتحة .

٦- لاحظت الدراسة أن الصائت الأول – عند كثرة المقاطع – ليس له دور فعال في توجيه دفة المقصور أو الممدود نحو الجر بالفتحة.

٧- كما لاحظت أن قفل المقطع الأول من الأسماء المقصورة بصامت يجب ما قبله من أثر الصائت المتلبس بالصامت الأول.

٨- كما لاحظت أن المقاطع الأولى – وعند تعدد مقاطع الكلمة – ليس لها دور فعال وحاسم في تحديد الصائت الذي يجر به الممنوع من الصرف. كما كشفت عن تشابه مطلق في المقطع قبل الأخير ، قد يكون له بالغ الأثر في تحديد العلامة المناسبة لجر الممنوع من الصرف بالفتحة .

٩- كشفت الدراسة عن مناسبة الفتحة لجر الممدود نيابة عن الكسرة ، لخفة النطق بالفتحة ، ولسهولة الانتقال بينها وبين الصائت المجانس لها ، وهو الألف.

١٠- أشارت الدراسة إلى منع الصيغة المماثلة لصيغة منتهى الجموع من الصرف ، وإن لم تكن على وزن مفاعل أو مفاعيل . بل أشارت إلى منع صرف ما هو أعجمي ، مما شابه في صيغته صيغة منتهى الجموع ، نحو كلمة : سراويل .

١١- أشارت الدراسة إلى أكثر من علة صوتية لجر صيغة منتهى الجموع بالفتح ، بعض العلل يتعلق بالمقاطع ، وبعضها بوضع اللسان ، والبعض بحالة الشفتين .

١٢- لاحظت الدراسة أن وزن البيت قد يكون عاملا صوتيا في جر الصيغة بالكسرة ، وأن ذلك مستساغ في إطار تقطيع البيت. كما أشارت إلى دور التناسب في جر الممنوع بنفس الحركة.

١٣- أشارت الدراسة إلى مذهب بعض العرب بإلحاق تاء التأنيث الوزن (فعلان) نحو : سكرانة وغضبانة ، ومن ثم سوغت الدراسة جر مذكره بالكسرة أسوة بسيفان ومصان.

١٤- كشفت الدراسة عن أن توالي حركات الفتح في الوزن فعلان إنما هو السبب في جره بالفتحة ، لتجانس الحركات.

١٥- كما كشفت عن صعوبة الانتقال من المقاطع المتلوة بصائت الفتحة إلى المقطع الثالث المتلو بصائت الكسرة ، وذلك في صيغتي مفاعل ومفاعيل ، وأن ذلك سبب جر المقطع الأخير بالفتحة.

١٦- أشارت الدراسة إلى أن توالي حركات الفتحة لا يشكل عبئا صوتيا ما دامت المقاطع محدودة كم كشفت عن صعوبة تحقيق ذلك في حالة توالي حركات الكسرة في كل المقاطع ، لصعوبة استمرار رفع مقدمة اللسان إلى أقصى الحنك الأعلى ، على مدى إصدار كل مقاطع الكلمة.

١٧- كشفت الدراسة عن تشابه الأسماء الممدودة ، والصفة المزيدة بالألف والنون ،والعلم المزيد بالألف والنون ، لتشابهها في عدد الحروف ، وترتيب المقاطع ، بحركاتها وسكناتها .

١٨- كشفت الدراسة عن مناسبة جر الصفة المزيدة بالألف والنون بالفتحة مقارنة بالكسرة ، لما يترتب على انتقال اللسان من وضع النون إلى وضع الكسرة من صعوبة يتكبدها جهاز النطق .

١٩- أشارت الدراسة – وهي ظاهرة مطردة – إلى أن قلة عدد المقاطع يسوغ ظاهرة توالي الأمثال من الحركات. كما كشفت عن تجانس الفتحة كحركة للجر – في الصفة ووزن الفعل- مواكبة لما قبلها من الفتحات.

٢٠- كما رجحت الدراسة علة الإتباع ، كعلة راجحة ، لجر ما لحقت التاء مؤنثه بالكسرة ، فضلا عن علة الاستعمال ، وما يترتب عليها من تسويغ أي شيء ، ولو خالف لغة العرب نطقا ومعنى.

٢١- أشارت الدراسة إلى افتقار كل أوزان العدل – فعال و مفعل وأفعل – إلى أي مقطع مكسور ، وأن هذه الظاهرة – ظاهرة خلو الممنوع في معظم الأحيان من حركة الكسرة – تكاد تطرد في كل الممنوع من الصرف .

٢٢- كشفت الدراسة عن سهولة الانتقال من الضمة القصيرة إلى الفتحة الطويلة ، ثم القصيرة مع المقطع الأخير ، مقارنة بالانتقال من الفتحة الطويلة مع المقطع الثاني ، ثم إلى الكسرة القصيرة مع المقطع الأخير . كما أشارت إلى أن انفراج الشفتين انفراجا تاما في حالة الفتحة أيسر وأخف من تلك الانفراجة في حالة الكسرة ، لأن الانفراج في الحالة الأولى مشفوع باستواء مقدمة اللسان في قاع الفم.

٢٣- لاحظت الدراسة مناسبة الفتحة لجر الوزنين (فعال) و (مفعل) مع كون تلك المناسبة أقوى في حالة الوزن الثاني ، لتصدره مقطع طويل مغلق ، قد يخفف من حدة تأثر ما بعده بما قبله ، وعلى غير المتاح في الوزن الأول.

٢٤- كشفت الدراسة عن مشاركة الوزن (أفعل - أخر) للوزنين السابقين : فعال مفعل في انتهاء مقاطعه الثلاثة بفتحة قصيرة ، ساعدت على التجانس ، ومناسبة الفتحة بدلا من الكسرة.

٢٥- أكدت الدراسة – عند استعراض التركيب المزجي – على اطراد الحكم بصعوبة توالي الأمثال المكسورة ، مقارنة بتوالي الأمثال المفتوحة ، وما يكتنفها من خفة وسهولة.

٢٦- كما كشفت – وعند استعراض هذا الوجه أيضا - عن دور الجزء الأول من التركيب في توجيه دفة الجزء الثاني نحو الجر بالفتحة .

٢٧- أشارت الدراسة إلى دور المماثلة بين الجزئين – في عدد المقاطع ، وفي أنواعها ، وحركاتها – في تحقيق الحكم بمناسبة الجر بالفتحة ، كما في حضرموت ، وبعلبك . كما لاحظت تشابها مطلقا في أوزان بعض المركبات المزجية الممنوعة من الصرف ، والتي يمكن سحب حكمها على كل الأوزان المماثلة ، كما في حضرموت وبعلبك .

٢٨- لاحظت الدراسة اشتراك معظم ألفاظ العلمية مع التأنيث في المقطع قبل الأخير ، والمشفوع بالفتحة القصيرة أو الطويلة. كما أشارت إلى تقلص دور المقطع السابق للمقطع قبل الخير ، وتنوعه من حيث الحركات كما وكيفا.

٢٩- لاحظت الدراسة دور المقطع الثاني في منع صرف الأعلام المؤنثة ، الثلاثية ، محركة الوسط ، ومن ثم سهولة الجر بالفتحة . كما كشفت عن دور عدد المقاطع في منع صرف الأعلام الثلاثية ساكنة الوسط ، الأعجمي منها ، والمنقول عن أصله المذكر .

٣٠- لاحظت الدراسة أن تحريك الوسط في مثل (قدم) ينزلها منزلة زينب وسعاد ، وكأن الحركة هنا صارت في منزلة الياء من زينب ، والألف من سعاد . أعني أنها أحدثت تغييرا جذريا في عدد المقاطع وأنواعها ، زادت على أثره المقاطع مقطعا ، الأمر الذي يكفل استحقاق جرها بالفتحة.

٣١- أشارت الدراسة إلى علة جواز صرف الأعلام الثلاثية ، ساكنة الوسط ، غير الأعجمية ، وغير المنقولة ، لكونها تتكون من مقطعين : الأول منهما طويل مغلق ، والثاني منهما يسهل جره بالكسرة .

٣٢- كما كشفت عن دور البنية في جواز صرف الأعلام الثنائية ، لسهولة تنوينها ، ومن ثم سهولة جرها بالكسرة .

٣٣- كشفت الدراسة عن قدر من التشابه المطلق بين جملة من وجوه الممنوع من الصرف، في عدد المقاطع، وأنواعها، وأنواع الحركات، مما يرجح جدوى السعي لخلق بعض الأصول التي تلتف حولها وجوه الممنوع من الصرف، على أن تلتف كل مجموعة من هذه الأسماء حول أصل من هذه الأصول، التي كشف عنها التحري واستقصاء البحث.

٣٤- كشفت الدراسة عن جملة من الأوزان الممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، من أسماء الملائكة والأنبياء، أشبهت في مقاطعها صيغة منتهى الجموع مفاعيل، فشاركتها علة المنع.

٣٥- أشارت الدراسة إلى صرف هذه الأعلام: مالك، ومنكر، ونكير، ومحمد، وصالح، وشعيب، لكونها عربية. كما أشارت إلى صرف نوح وهود ولوط – مع عجمتها – لخفة صرفها. على حين امتنع صرف رضوان للعلمية وللزيادة، ومثله سليمان.

٣٦- كشفت الدراسة أيضا عن تشابه جملة من الأسماء الممنوعة من الصرف في علة المنع. كلها يحظى بمقطع طويل مفتوح يسبق المقطع الأخير، حركته الطويلة إما الواو، وإما الياء، وإما الألف. وفي كل الأحوال بقيت المناسبة في الجر بالفتحة، إما لكراهة توالي حركات الكسرة، وإما لصعوبة انتقال اللسان من ارتفاع أقصاه مع الحركة الطويلة، ثم ارتفاع مقدمته مع الكسرة القصيرة، نحو: إبليس وإدريس وعيسى وموسى ويحيى وأيوب ويعقوب وداود وهارون.

٣٧- كشفت الدراسة عن مناسبة الفتحة كعلامة للجر، في معظم كلمات هذا الباب – العلمية مع وزن الفعل – إما لخلو المقاطع من حركة الكسرة، كما في (فعْل). وإما لصعوبة توالي حركات الكسرة، كما في فعِل وإثمد ويزيد. وإما لسهولة توالي حركات الفتحة، كما في إصبع وأحمد.

٣٨- كما كشفت الدراسة عن التشابه الكبير في التأويل الصوتي بين ألف الإلحاق المقصورة وألف التأنيث المقصورة.

٣٩- كشفت الدراسة عن مناسبة الفتحة في معظم أوزان هذا الباب – العلمية مع العدل – لسهولة توالي حركات الفتحة، كما في (فعَل وسَحَر وفعَال). كم كشفت عن سهولة جر (أمس) بالكسرة، لكون المقطع موضع التفنيد

إنما هو المقطع الأخير ، ومن ثم فإنه يسهل جره بالفتحة ، كما يسهل جره بالكسرة.

٤٠- أشارت الدراسة إلى دور الإضافة أو اقتران الاسم بأل - أو ما يقوم مقامها كأم - في تخفيف جانب صعوبة الجر بالكسرة.

٤١- وأخيرا فإن الدراسة توصي بضرورة تعقب الظواهر النحوية والصرفية ، وتفنيدها على أسس صوتية ، ربما ساهم ذلك في كشف اللثام عن كثير من الخبايا ، وعن دفين يلفه المجهول ، بما يعود بالنفع الكبير والإثراء المحمود لجملة من قضايا التراث .

أهم المصادر

١- القرآن الكريم .
٢- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. دار الكتاب الإسلامي – القاهرة . ط (١) ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٣- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي . دار الكتب العلمية – بيروت.
٤- أصوات اللغة العربية : د.عبد الغفار حامد هلال . مكتبة وهبة – القاهرة . ط(٣) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥- الأصوات اللغوية : د. إبراهيم أنيس . مكتبة الأنجلو المصرية. ١٩٩٥م.
٦- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي . تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي – القاهرة . ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري . ومعه كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)لمحمد محيي الدين. دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٤م.
٨- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي . مطبعة السعادة – مصر. ط(١) ١٣٢٨هـ .
٩- البهجة المرضية في شرح الألفية : جلال الدين السيوطي . تحقيق : د.أحمد إبراهيم محمد . مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت . ط(١) ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠- التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري . مؤسسة قرطبة . ط (١) ٢٠٠٣م
١١- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية – بيروت . ط(٢) ٢٠٠٣م - ١٤٢٤ هـ
١٢- الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث : د. حسام البهنساوي .زهراء الشرق – القاهرة . ط (١) ٢٠٠٥م.
١٣- دراسات في التجويد والأصوات اللغوية : د.عبد الحميد محمد أبو سكين . الجريسي للكمبيوتر والطباعة والتصوير – القاهرة . ط (٢) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٤- دراسات في علم الأصوات : د. صبري المتولي . دار الثقافة – القاهرة . ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٥- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق : أحمد فريد أحمد . المكتبة التوفيقية – القاهرة.

١٦- شرح الرضى على الكافية . تحقيق : يوسف حسن عمر . ١٣٩٣هـ = ١٩٧١م .

١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار الفكر – القاهرة – ط (١٤) ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

١٨- الصحاح : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري . دار إحياء التراث العربي - بيروت . ط (١) ١٤١٩هـ .

١٩- علم الأصوات : د. حسام البهنساوي . مؤسسة الكتب الثقافية – القاهرة . ط (١) ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٢٠- علم الأصوات : د. كمال بشر . دار غريب – القاهرة - ٢٠٠٠م.

٢١- علم اللغة . مقدمة للقارئ العربي : د. محمود السعران . دار الفكر العربي – القاهرة . ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢٢- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. دار الكتب العلمية – بيروت . ط (١) ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦م.

٢٣- قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري . ومعه كتاب سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى .لمحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع – القاهرة - ٢٠٠٤م.

٢٤- كتاب سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق ودراسة: عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي – القاهرة . ١٤١٢هـ =١٩٩٢م.

٢٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جنى . تحقيق : محمد عبد القادر عطا . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت . ط (١) ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٢٦- المدخل إلى علم اللغة : د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٩٨٠م.

٢٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل – بيروت.

٢٨- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي . مؤسسة جمال للنشر – بيروت .

٢٩- مع القراءات القرآنية : د. عبد الحميد محمد أبو سكين . دار البشري للطباعة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٠م.

٣٠- مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان . مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٩٠م.

٣١- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ملا علي بن سلطان محمد القاري . تحقيق : أبو عاصم حسن بن عباس . مؤسسة قرطبة – بيروت . ط (١) ٢٠٠١م.

٣٢- النحو الوافي : عباس حسن . دار المعارف – القاهرة . الطبعة الثالثة .

٣٣- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية – بيروت . ط (٢) ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.